فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الأربعاء 2 شعبان 1447هـ 21 يناير/ كانون الثاني Wednesday 21 January 2026 | العدد 6279 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
فلسطين أون لاين
20070503

حماس توثّق الانتهاكات وتحذّر من تقويض الاتفاق

غزة/ فلسطين:

أعلنت حركة المقاومة الإسلامية حماس، في مذكرة سياسية موسّعة أن اتفاق وقف إطلاق النار يتعرّض لخروقات منهجية ومتواصلة، رغم التزام الحركة الكامل ببنوده منذ بدء سريانه.

وأكدت حماس في بيان صحفي أمس، بعد مرور مئة يوم على دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في غزة، أنها خاطبت بهذه المذكرة الوسطاء والجهات الضامنة والدول والمنظمات الدولية، تقديرًا لجهود التوصل للاتفاق، وتنبيهًا إلى خطورة الانتهاكات على الوضع

2

100 يوم على وقف إطلاق النار: 483 شهيدًا و1,300 خرق في قطاع غزة

غزة/ فلسطين:

واصل الاحتلال الإسرائيلي منذ دخول قرار وقف إطلاق النار بغزة حيّز التنفيذ في 10 أكتوبر 2025 وحتى يوم أمس، ارتكاب خروقات جسيمة ومنهجية للاتفاق، بلغ عددها 1,300 خرق. وأكد المكتب الإعلامي في بيان صحفي أمس، أن الاحتلال ارتكب بعد 100يوم على دخول الهدنة حيز التنفيذ، 430 حالة إطلاق نار، 66 توغلاً للآليات داخل الأحياء

2

مخطط إسرائيلي لبناء 1400 وحدة استيطانية في مقر «أونروا» بالقدس

القدس المحتلة/ فلسطين:

كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية، أمس، عن مخطط لبناء 1400 وحدة استيطانية على الأرض التي أقيم عليها مقر «أونروا» شرقي القدس المحتلة.

وقالت الصحيفة، إن مخططًا لبناء 1400 وحدة استيطانية على الأرض التي أقيم عليها مقر «أونروا»، الذي جرى هدمه صباح اليوم شرقي القدس.

وتبلغ مساحة المقر 42 دونمًا، ويأتي ضمن مشروع يُستهدف من خلاله تغيير طبيعة المكان واستخدامه لأغراض استيطانية.

وأوضحت الصحيفة أن «دائرة أراضي إسرائيل» تخطط لإخلاء مقر «أونروا» في حي كفر عقب، في خطوة تستهدف إنهاء وجودها داخل القدس.

وصباح أمس، هدمت جرافات الاحتلال برفقة ما تسمى «دائرة أراضي اسرائيل» مكاتب متنقلة داخل مُجمع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة.

وقالت محافظة القدس: إن «عمليات الهدم

2

إقامة مستوطنة «عش الغراب».. تصعيد ممنهج يقطّع أوصال بيت لحم

بيت لحم- غزة/ نور الدين صالح:

في خطوة تعكس تسارع وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، افتتحت سلطات الاحتلال مستوطنة جديدة تحت اسم «عش الغراب» على أراضٍ شرقي محافظة بيت لحم، بقيادة مباشرة من وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش، أحد أبرز رموز المشروع الاستيطاني التوسعي في حكومة الاحتلال الحالية.

ولا بد التأكيد أن إقامة مستوطنة «عش الغراب»، ليس بمعزل عن استراتيجية الاحتلال الواسعة التي تقوم على تكريس السيطرة على الأرض الفلسطينية، وتفريغها تدريجيًا من أصحابها، عبر شبكة متكاملة من الاستيطان، وشق الطرق الالتفافية، وتوسيع المستوطنات القائمة، وإقامة بؤر جديدة تتحول لاحقًا إلى مستوطنات رسمية.

وتُعد بيت لحم من أكثر المحافظات

3

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي لليوم الثاني على التوالي إغلاق مداخل مدينة الخليل (فلسطين)

تحت ذريعة محاربة الارهاب

خليلية لـ «فلسطين»: عملية الخليل هدفها الاستيلاء الكامل على منطقة (H2)

الخليل- غزة/ نور الدين صالح:

قال مدير وحدة مراقبة الاستيطان في معهد الأبحاث التطبيقية «أريج» سهيل خليلية، إن ما يجري في الخليل يندرج ضمن سياسة إسرائيلية ممنهجة تستبق الأحداث، عبر استهداف ما تعتبره «نقاط انطلاق محتملة لأعمال مقاومة» في مختلف مناطق الضفة الغربية.

وأول من أمس، أعلن جيش الاحتلال بدء عملية عسكرية واسعة في مدينة الخليل. وأفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال المدينة ونصبت عدة حواجز وأغلقت عدة أحياء بالمنطقة الجنوبية منها، واعتقلت مواطنين من محافظة

3

«خلة السدرة».. يد الاستيطان تخنق التجمعات البدوية بالضفة

القدس المحتلة/ غزة – فاطمة العويني:

تفاجأ المواطن يوسف زواهرة منتصف ليلة الأحد الماضي، وبينما كان هو وأسرته نائمين، بقطعان من المستوطنين وهم يقتحمون منزله ويعبثون فيه، وعندما حاول التصدي لهم، اعتدوا عليه وعلى زوجته بالضرب المبرح. هذا الفصل من الإرهاب الإسرائيلي اليومي أصبح مألوفًا لسكان تجمع «خلة السدرة» البدوية شمال شرق القدس المحتلة.

ولم يكن اعتداء المستوطنين على زواهرة وزوجته حادثًا معزولًا، بل جزءًا من سلسلة اعتداءات ممنهجة تهدف إلى تهجير غالبية سكان التجمع،

السلطة.. من الصمت إلى التواطؤ مع الاحتلال

عام على العدوان.. مخيمات شمال الضفة ترزح تحت الدمار والنزوح لاقتلاع الهوية الوطنية

غزة- جنين/ علي البطة:

عام مضى على عملية جيش الاحتلال «الجدار الحديدي»، ولا تزال مخيمات شمال الضفة الغربية ترزح تحت تداعيات واحدة من أطول وأقسى العمليات العدوانية في السنوات الأخيرة، في إطار محاولة ممنهجة لإعادة هندسة الضفة وفرض واقع جغرافي وأمني جديد، يستهدف تفكيك المخيمات وإنهاء حضورها كعنوان للجوء والهوية الوطنية الفلسطينية.

وانطلقت عملية الاحتلال في 21 يناير 2025 من مخيم جنين، قبل أن تمتد إلى مخيمي طولكرم ونور شمس ومخيمات أخرى، مترافقة مع حصار عسكري مشدد، واجتياحات متكررة، وتدمير واسع طال

«جيش المستوطنين».. إرهاب منظم وحسم صامت للضفة الغربية

غزة–نابلس/ محمد الأيوبي:

لم تعد اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية أحداثًا عشوائية أو انفلاتًا أمنيًا خارج السيطرة، بل تحولت خلال عام 2025 إلى أداة رسمية ضمن سياسة إسرائيلية ممنهجة، تتقاطع فيها الحكومة مع الجماعات الاستيطانية المتطرفة لتحقيق هدف واحد بفرض السيطرة الكاملة على الأرض وتفريغها من سكانها الفلسطينيين.

وبحسب معطيات رسمية، سجل عام 2025، 23 ألفًا و827 اعتداءً بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في مختلف المحافظات، في أعلى حصيلة تُسجّل خلال عام واحد.

وتوزعت هذه الاعتداءات، وفق هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، على 16 ألفًا و664 اعتداءً استهدفت الأفراد، و5 آلاف و398 اعتداءً طالت الممتلكات، و1382 اعتداء على الأراضي والمزروعات.

4

«أيادي اللصوص طالت كل مفاصل السلطة»

الطيراوي في رسالة لعباس: سأكشف ملفات فساد بالأسماء والتفاصيل عبر الإعلام

رام الله/ صفا:

بعث عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» توفيق الطيراوي، رسالة إلى الرئيس محمود عباس قائلًا فيها إنه سيكشف عبر وسائل الإعلام قضايا وملفات فساد بالأسماء والتفاصيل إذا ما استمر غياب المساءلة والمحاسبة، مؤكدًا أن «أيادي المتنفذين واللصوص طالت مختلف مفاصل السلطة».

وقال الطيراوي في الرسالة التي نشرها عبر حسابه في (فيسبوك) أنمس: «على مدار سنوات طويلة، خاطبتكم مرارًا وبقلب مفتوح، مطالبًا بتدخلكم في قضايا متعددة تتعلق بالفساد والظلم المستشري في مؤسساتنا، حرصًا على حقوق المواطنين وصونًا للحق العام».

وأضاف «بعض هذه القضايا جرى تحويله منكم إلى رؤساء الحكومات، وبعضها أحيل إلى النيابة العامة، إلا أن النتيجة، ومع بالغ الأسف،

2

تحليل: «بساط الشرعية» بين لجنة التكنوقراط وتخوفات السلطة في رام الله

غزة/ عبد الرحمن يونس:

بعد أن حازت اللجنة الوطنية لإدارة غزة، المعروفة باسم لجنة التكنوقراط، على توافق وطني ودولي واسع، ظهرت تخوفات واضحة لدى قيادة السلطة وحركة فتح من أن تتحول اللجنة إلى سلطة بديلة تقوض نفوذها، ما دفعها إلى اتخاذ خطوات عملية لمحاصرة تأثيرها، بما في ذلك تحريك الذباب الإلكتروني والهجوم الإعلامي على اللجنة، في محاولة لتقليل حضورها السياسي وتحد من قدرتها على فرض نفسها في الساحة الفلسطينية. وكشفت منصة «خليك واعي» الأمنية

5

كهرباء غزة... المولدات تملأ الفراغ وتستنزف السكان

ثابت: الكهرباء حق أساسي والمولدات حلول مؤقتة وليست بديلًا دائمًا

غزة/ مريم الشوبكي:

منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، يعيش قطاع غزة في ظلام شبه كامل، عقب تدمير محطة توليد الكهرباء الوحيدة وتوقفها عن العمل، إلى جانب تعطّل خطوط التغذية الخارجية.

ومع غياب أي مصدر منتظم للكهرباء، تحولت الأزمة من مشكلة خدمية إلى كارثة إنسانية تمسّ تفاصيل الحياة اليومية، وتنعكس على مختلف القطاعات الصحية والمائية والتعليمية والخدمية.

في هذا الفراغ القاتم، برزت المولدات الخاصة كحلّ اضطراري فرض نفسه على السكان، لتصبح المصدر شبه الوحيد للكهرباء في الأحياء السكنية، وسط غياب التنظيم، وارتفاع الأسعار، وتفاوتها من منطقة إلى أخرى.

5

100 يوم على وقف إطلاق النار: 483 شهيدًا و1,300 خرق في قطاع غزة

غزة/ فلسطين:

واصل الاحتلال الإسرائيلي منذ دخول قرار وقف إطلاق النار بغزة حيّز التنفيذ في 10 أكتوبر 2025 وحتى يوم أمس، ارتكاب خروقات جسيمة ومنهجية للاتفاق، بلغ عددها 1,300 خرق.

وأكد المكتب الإعلامي في بيان صحفي أمس، أن الاحتلال ارتكب بعد 100يوم على دخول الهدنة حيز التنفيذ، 430 حالة إطلاق نار، 66 توغلاً للآليات داخل الأحياء والمناطق السكنية، 604 حالات قصف واستهداف، و200 نسف منازل ومباني مختلفة.

وأكد البيان أن هذه الخروقات خلفت 483 شهيدًا، بينهم 252 من الأطفال والنساء والمسنين بنسبة 52%، و444 مدنيًا بنسبة 92%، كما استشهد 465 شخصًا بعيدًا عن الخط الأصفر داخل الأحياء السكنية بنسبة 96%.

وأشار إلى أن عدد المصابين بلغ 1,287، منهم 752 من الأطفال والنساء والمسنين بنسبة 58%، و1,277 مدنيًا بنسبة 99.2%، وجميعهم استُهدفوا بعيدًا عن الخط الأصفر داخل الأحياء السكنية.

وأوضح البيان أن عدد المعتقلين وصل إلى 50 شخصًا، جميعهم تم اعتقالهم بعيدًا عن الخط الأصفر ومن داخل الأحياء السكنية.

وأشار المكتب الإعلامي إلى أن الاحتلال التزم بدخول 25,816 شاحنة مساعدات وتجارية ووقود من أصل 60,000 شاحنة، بنسبة التزام 43%، منها 15,163 شاحنة مساعدات (59%). وبين أن الاحتلال أدخل 10,004 شاحنات تجارية (39%)، و649 شاحنة وقود (2.5%) من أصل 5,000 شاحنة متوقعة، بمعدل 261 شاحنة يوميًا من أصل 600 شاحنة.

وشدد البيان على أن الاحتلال لم يلتزم بإدخال المواد اللازمة لصيانة البنية التحتية، والمعدات الثقيلة للدفاع المدني لإزالة الأنقاض وانتشال جثامين الشهداء، إضافة للمستلزمات الطبية والصحية والأدوية الأساسية.

وأشار البيان إلى أن معبر رفح لم يتم فتحه بشكل كامل ولم تُحترم قضايا الشهداء والمصابين والمعتقلين والمفقودين.

ولم يُدخل الاحتلال الخيام والبيوت المتنقلة اللازمة للإيواء، كما لم يشغل محطة توليد الكهرباء، إضافة إلى تجاوزه حدود الخط الأصفر في مناطق عدة على مستوى القطاع.

وأكد المكتب الإعلامي أن استمرار هذه الخروقات يُعد التفافًا خطيرًا على اتفاق وقف إطلاق النار، مشيرا إلى أن هذه الخروقات تهدف لفرض معادلة إنسانية قائمة على الإخضاع والتجويع والابتزاز.

وشدد على ضرورة ضمان حماية المدنيين وتأمين التدفق الفوري للمواد الإنسانية والوقود وإدخال البيوت المتنقلة ومواد الإيواء وفق نصوص الاتفاق لمعالجة الكارثة الإنسانية في قطاع غزة.

وحمل البيان الاحتلال الإسرائيلي، المسؤولية الكاملة عن تدهور الوضع الإنساني والأرواح والممتلكات المدمرة، داعيا الرئيس ترامب والجهات الراعية للاتفاق، إلى إلزام الاحتلال بتنفيذ التزاماته كاملة دون انتقاص.

حماس توثّق الانتهاكات وتحذّر من تقويض الاتفاق

غزة/ فلسطين:

أعلنت حركة المقاومة الإسلامية حماس، في مذكرة سياسية موسّعة أن اتفاق وقف إطلاق النار يتعرّض لخروقات منهجية ومتواصلة، رغم التزام الحركة الكامل ببنوده منذ بدء سريانه.

وأكدت حماس في بيان صحفي أمس، بعد مرور مئة يوم على دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في غزة، أنها خاطبت بهذه المذكرة الوسطاء والجهات الضامنة والدول والمنظمات الدولية، تقديرًا لجهود التوصل للاتفاق، وتنبيهًا إلى خطورة الانتهاكات على الوضع الإنساني الكارثي في غزة.

وشدّدت حماس على أنها تعاملت مع الاتفاق كالتزام قانوني وأخلاقي لحماية المدنيين ووقف نزيف الدم، لا كغطاء سياسي لاستمرار العدوان أو إعادة إنتاج سياسات الإبادة.

وأوضحت الحركة أنها نفذت الجدول الزمني المتفق عليه، وسلمت خلال أول 72 ساعة عشرين أسيرًا من جنود الاحتلال أحياء وفق نص الاتفاق.

وبيّنت أنها واصلت البحث عن جثامين الأسرى رغم الدمار الشامل، وسيطرة الاحتلال النارية على أكثر من 63% من مساحة القطاع، وانتشار المتفجرات غير المنفجرة وفقدان عدد من عناصر الحراسة.

وأشارت إلى أنها عثرت على 27 جثمانًا من أصل 28، وتواصل البحث عن الجثمان الأخير بالتنسيق مع الوسطاء واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وكشفت المذكرة أن عدد الشهداء خلال فترة الاتفاق بلغ 483 شهيدًا، بينهم 169 طفلًا بنسبة 35%، و64 امرأة بنسبة 13.3%، و19 مسنًا بنسبة 3.5%، و191 رجلًا مدنيًا بنسبة 39.8%، و39 مقاومًا بنسبة 8.1%.

وأفادت أن 96.3% من الشهداء سقطوا داخل مناطق الخط الأصفر المشمولة بالحماية، ما يؤكد الطابع المتعمّد والمنهجي للقتل.

وأعلنت الحركة تسجيل 1294 إصابة بمعدل 13 إصابة يوميًا، بينهم 428 طفلًا بنسبة 33%، و262 امرأة بنسبة 20%، و66 مسنًا بنسبة 5%، و528 رجلًا مدنيًا بنسبة 41%، و10 مقاومين بنسبة 1%.

وأكدت أن جميع الإصابات وقعت داخل المناطق المشمولة بالاتفاق، في دليل على استمرار الاستهداف المباشر للمدنيين.

وأوضحت أن الاحتلال ارتكب 1298 خرقًا ميدانيًا بمعدل 13 خرقًا يوميًا، شملت 428 حالة إطلاق نار مباشر و66 توغلًا عسكريًا و604 حالات قصف جوي ومدفعي.

وأضافت أن الاحتلال نفّذ 200 عملية نسف لمنازل ومربعات سكنية داخل الخط الأصفر ومناطق السيطرة، بهدف فرض تغييرات جغرافية وسكانية.

وأشارت إلى اعتقال 50 مدنيًا وصيادًا في عرض البحر، موضحة أن الاحتلال تجاوز خرائط الانسحاب المتفق عليها بمسافات تراوحت بين 200 و1300 متر، كما حدث في مخيم جباليا.

وأكدت فرض الاحتلال نطاقات سيطرة نارية إضافية، وصلت في شمال القطاع إلى عمق 1700 متر، مقدرة مساحة السيطرة النارية الجديدة بعد الخط الأصفر بنحو 34 كيلومترًا مربعًا.

وأوضحت أن هذه الخروقات ترافقت مع تدمير هندسي يومي، شمل تجريف أراضٍ ونسف مبانٍ وإزالة أحياء سكنية كاملة.

وأعلنت أنّ سياسات الاحتلال تسببت بانهيار شبه كامل للقطاع الصحي نتيجة الحصار ومنع الإمدادات الطبية، مشيرة إلى منع دخول الطواقم والفرق التخصصية واحتجاز وإتلاف الأدوية والمستلزمات الطبية.

وأضافت أن الاحتلال منع إدخال أجهزة الأشعة والعناية المركزة وغرف العمليات، وكذلك مواد البناء اللازمة لترميم المستشفيات المتضررة، مؤكدة أن هذه السياسات رفعت معدلات الوفيات، خاصة بين الأطفال والمسنين ومرضى الأمراض المزمنة.

وفيما يتعلق بالأسرى، وكّدت حماس، أن الاحتلال يرفض الكشف عن مصير عشرات المعتقلين والمفقودين.

وأشارت إلى المماطلة في الإفراج عن النساء والأطفال ورفض تقديم قوائم بالمعتقلين الذين استشهدوا في السجون، مبينة أن الاحتلال لا يزال يحتجز أكثر من 1200 جثمان شهيد.

واتهمت الاحتلال بارتكاب جرائم موثّقة بحق المعتقلين والتباهي بتصويرها وبثها إعلاميًا، مؤكدة أن هذه الوقائع تثبت وجود سياسة متعمدة لتقويض الاتفاق وإعادة إنتاج الكارثة الإنسانية.

ودعت حماس إلى تحرك دولي عاجل لوقف الخروقات فورًا وإلزام الاحتلال بالانسحاب الكامل من قطاع غزة، مطالبة باستكمال المرحلة الأولى والانتقال الفوري إلى المرحلة الثانية من الاتفاق.

كما دعت إلى إلزام الاحتلال بخط الانسحاب المتفق عليه وإنهاء السيطرة النارية على 34 كم²، وضرورة تشكيل آلية رقابة دولية ميدانية محايدة.

وطالبت بضمان إدخال 600 شاحنة مساعدات يوميًا بينها 50 شاحنة وقود بإشراف دولي مباشر، داعية إلى تمكين الأمم المتحدة ووكالاتها من العمل دون قيود.

كما طالبت بفتح معبر رفح فورًا في الاتجاهين، وإدخال الوقود والمستلزمات الطبية والأجهزة الحيوية والكرفانات والخيام ومواد البناء.

وطالبت بالكشف عن مصير المعتقلين والمفقودين والإفراج عن النساء والأطفال وتسليم الجثامين المحتجزة.

إعادة إعمار غزة... بين التحديات التمويلية ومخاطر التسييس

غزة / رامي رمانة

يواجه قطاع غزة استحقاقًا اقتصاديًا هو الأكبر في تاريخه الحديث، في ظل تصاعد المطالبات بوضع إطار مؤسسي دولي لإعادة بناء ما دمّرته الآلة العسكرية الإسرائيلية خلال حرب الإبادة.

ويرى خبراء اقتصاديون أن إنقاذ القطاع يتطلب ثورة إدارية وتمويلية حقيقية، تتجاوز حدود الوعود الشفهية إلى التنفيذ الفعلي على الأرض.

وأكد المختص الاقتصادي د. سمير الدقران أن نقطة الارتكاز في عملية الإعمار تبدأ بتدشين صندوق دولي خاص يهدف إلى حشد الموارد المالية بشكل مركزي ومنظم، مشددًا على أن الإعمار يجب أن يسير في مسارات متوازية، تشمل المسار الإسكاني والخدمي، واستعادة القطاعات الصحية والتعليمية، إلى جانب المسار الإنتاجي من خلال دعم منشآت القطاع الخاص التي تمثل عصب الاقتصاد المحلي.

وأضاف الدقران لصحيفة «فلسطين» أن هناك مسارًا حقوقيًا لا يقل أهمية، يتمثل في ضرورة صرف التعويضات المسجَّلة عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين خلال الحروب السابقة، لضمان العدالة الاجتماعية وإنصاف المتضررين، معتبرًا أن تجاهل هذا الملف يهدد بخلق فجوات اجتماعية واقتصادية عميقة.

وبحسب التقديرات الرسمية والأممية، تُقدَّر تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمنشآت في قطاع غزة بنحو 18.5 مليار دولار، حيث يستحوذ قطاع الإسكان على النصيب الأكبر بنسبة تقارب 72% من إجمالي التكلفة، فيما تمثل البنية التحتية والخدمات التجارية والصناعية والزراعية نحو 9%، وتبلغ حصة المرافق العامة من صحة وتعليم نحو 19%.

وتشير البيانات إلى أن أكثر من 60% من الوحدات السكنية في القطاع تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي، في حين يُقدَّر حجم الركام الذي يحتاج إلى إزالة بنحو 37 مليون طن، وهي عملية قد تستغرق سنوات قبل الشروع الفعلي في مرحلة البناء الشامل.

من جانبه، وضع المختص الاقتصادي خالد أبو عامر خطوطًا أساسية لضمان نجاح الصندوق الدولي، محذرًا من تحويل أموال الإعمار إلى «أداة للابتزاز السياسي». ودعا، في حديثه لـ«فلسطين»، إلى اعتماد إدارة مشتركة فلسطينية–دولية ترتكز على الشفافية المطلقة والتقارير الدورية، بما يضمن وصول كل دولار إلى مستحقيه بعيدًا عن أي شروط أمنية مسبقة.

وشدد أبو عامر على أن الأرقام والخطط ستظل حبيسة الورق ما لم يتحقق الشرط الأساسي، وهو «كسر الحصار»، بما يشمل فتح جميع المعابر، وتسهيل دخول المواد الخام مثل الإسمنت والحديد والحصمة، وتوفير ممرات آمنة للطواقم الفنية الدولية والمحلية، إضافة إلى تحويل المبالغ التي تعهدت بها الدول المانحة إلى حسابات الصندوق الدولي بشكل فوري.

وفي السياق ذاته، كشف د. علي شعث، رئيس اللجنة الوطنية لإدارة قطاع غزة، عن جدول زمني جرى التوافق عليه مع البنك الدولي، ينقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية. تبدأ المرحلة الأولى بالإغاثة الطارئة وتمتد ستة أشهر، وتركز على توفير الاحتياجات الحيوية من غذاء ودواء وإيواء مؤقت. أما المرحلة الثانية، وهي مرحلة التعافي، فتستغرق ما بين 24 و30 شهرًا، وتشمل ترميم البنى التحتية الحرجة مثل محطات التحلية وآبار المياه. في حين تمتد المرحلة الثالثة، وهي مرحلة البناء والتنمية الشاملة، لما يصل إلى سبع سنوات، وتهدف إلى إعادة القطاع إلى وضع أفضل مما كان عليه قبل الحرب.

مخطط إسرائيلي لبناء 1400 وحدة استيطانية في مقر «أونروا» بالقدس

القدس المحتلة/ فلسطين:

كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية، أمس، عن مخطط لبناء 1400 وحدة استيطانية على الأرض التي أقيم عليها مقر «أونروا» شرقي القدس المحتلة.

وقالت الصحيفة، إن مخططًا لبناء 1400 وحدة استيطانية على الأرض التي أقيم عليها مقر «أونروا»، الذي جرى هدمه صباح اليوم شرقي القدس.

وتبلغ مساحة المقر 42 دونمًا، ويأتي ضمن مشروع يُستهدف من خلاله تغيير طبيعة المكان واستخدامه لأغراض استيطانية.

وأوضحت الصحيفة أن «دائرة أراضي إسرائيل» تخطط لإخلاء مقر «أونروا» في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة.

وأشارت الصحيفة إلى أن «دائرة أراضي إسرائيل» تخطط لإخلاء مقر «أونروا» في حي كفر عقب، في خطوة تستهدف إنهاء وجودها داخل القدس.

وصباح أمس، هدمت جرافات الاحتلال برفقة ما تسمى «دائرة أراضي اسرائيل» مكاتب متنقلة داخل مُجمع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة.

وقالت محافظة القدس: إن «عمليات الهدم تشكل استهدافًا مباشرًا لوكالة أممية تتمتع بالحصانة القانونية الدولية، لا سيما مع إقدام الاحتلال على إنزال علم الأمم المتحدة ورفع العلم الإسرائيلي داخل الحرم، بذريعة عدم الترخيص، في انتهاك صارخ لحرمة المؤسسات الدولية».

«أيادي اللصوص طالت كل مفاصل السلطة»

الطيراوي في رسالة لعباس: سأكشف ملفات فساد بالأسماء والتفاصيل عبر الإعلام

رام الله/ صفا:

بعث عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» توفيق الطيراوي، رسالة إلى الرئيس محمود عباس قائلًا فيها إنه سيكشف عبر وسائل الإعلام قضايا وملفات فساد بالأسماء والتفاصيل إذا ما استمر غياب المساءلة والمحاسبة، مؤكدًا أن «أيادي المتنفذين واللصوص طالت مختلف مفاصل السلطة».

وقال الطيراوي في الرسالة التي نشرها عبر حسابه في (فيسبوك) أنمس: «على مدار سنوات طويلة، خاطبتكم مرارًا وبقلبٍ مفتوح، مطالبًا بتدخلكم في قضايا متعددةٍ تتعلق بالفساد والظلم المستشري في مؤسساتنا، حرصًا على حقوق المواطنين وصونًا للحق العام».

وأضاف «بعض هذه القضايا جرى تحويله منكم إلى رؤساء الحكومات، وبعضها أُحيل إلى النيابة العامة، إلا أن النتيجة، ومع بالغ الأسف، بقيت واحدة: غياب أي أثر فعلي يحمي الناس أو يضع حدًا لهذا الانفلات الخطير».

وأردف الطيراوي «لقد تمددت أيادي المتنفذين واللصوص لتطال مختلف مفاصل السلطة، على مستوى الحكومة والقضاء، حتى باتت منظومة الفساد تعمل بثقة وحصانة، وتطورت ممارساتها إلى مستويات خطيرة من التهديد والترهيب، وصلت إلى حد تهديد كبار الموظفين والخبراء ورجال العلم الذين أعدّوا تقارير موثقة تثبت تورط جهات نافذة في الاستيلاء على الأراضي والأملاك العامة والخاصة، في سلوك إجرامي يمس الكرامة الوطنية والقيم الأخلاقية في الصميم»

وتابع «أمام هذا الواقع، أتساءل بمرارة: في أي بلد نعيش؟ وهل قدّم شعبنا كل هذه التضحيات، من شهداء وأسرى وجرحى، لنصل إلى مرحلة يُترك فيها اللصوص وسماسرة الأراضي يعيثون في الوطن فسادًا دون رادع أو حساب؟».

واستطرد الطيراوي «بعد عشرات الرسائل والملاحظات التي رفعتها لكم حول تواطؤ بعض كبار المسؤولين، وتسييس القضاء، وبعد أحاديث واسعة مع زملائي في اللجنة المركزية، ومع كوادر حركة فتح في مختلف الأقاليم، الذين لم يعودوا قادرين على تحمّل هذا الانهيار القيمي والأخلاقي داخل مؤسسات يفترض أنها حارسة للحق الوطني، أجد لزامًا عليّ أن أخاطبكم اليوم علنًا، عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي».

ومضى قائلًا: «أفعل ذلك عن قناعة بأن هناك من يتعمد حجب الحقيقة عنكم أو تقديم صورة منقوصة عمّا يجري، بدوافع لا تخدم المصلحة الوطنية. ومع إيماني بأن بعض الحقيقة قد نُقلت إليكم، إلا أن التقصير في قولها كاملة دون موارية يبقى مسؤولية لا يمكن تجاهلها».

وذكر الطيراوي «أمام الانهيار الخطير لدور القضاء، وتعطيل منظومة المساءلة والمحاسبة، وتحول بعض المؤسسات التي يفترض أنها حامية للحق العام إلى مظلة حماية للفاسدين، فإنني أعلن بوضوح أن مرحلة الصمت قد انتهت».

وتوعد القيادي في «فتح» بأنه في حال استمر هذا الواقع، فلن يتردد في كشف جميع الملفات والقضايا الموثقة كاملةً وبالأسماء والتفاصيل، أمام الرأي العام الفلسطيني، وعبر وسائل الإعلام المحلية والدولية، لفتح مسار محاكمة شعبية ووطنية وأخلاقية للفاسدين، في ظل غياب القضاء عن أداء واجباته الوطنية والدستورية» وفق قوله.

واعتبر الطيراوي أن «حجب الحقيقة جريمة، والتستر على الفساد خيانة، وكشفه واجب وطني لا يقبل التأجيل».

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام
info@felesteen.ps
أخبار
edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات
adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

تحت ذريعة محاربة الارهاب

خليلية لـ «فلسطين»: عملية الخليل هدفها الاستيلاء الكامـــــــل على منطقة (H2)

الخليل- غزة/ نور الدين صالح:

قال مدير وحدة مراقبة الاستيطان في معهد الأبحاث التطبيقية «أريج» سهيل خليلية، إن ما يجري في الخليل يندرج ضمن سياسة إسرائيلية ممنهجة تستبق الأحداث، عبر استهداف ما تعتبره «نقاط انطلاق محتملة لأعمال مقاومة» في مختلف مناطق الضفة الغربية. وأول من أمس، أعلن جيش الاحتلال بدء عملية عسكرية واسعة في مدينة الخليل. وأفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال المدينة ونصبت عدة حواجز وأغلقت عدة أحياء بالمنطقة الجنوبية منها، واعتقلت مواطنين من محافظة الخليل، عقب اقتحام منازلهم وتفتيشها والعبث بمحتوياتها.

وأوضح خليلية لصحيفة «فلسطين»، أن مدينة الخليل مستهدفة منذ سنوات، إلا أن التطورات الأخيرة تشير إلى مساع حثيثة لتثبيت ما تسميه (إسرائيل) «الأمن والاستقرار» في المدينة، تمهيدًا للاستيلاء الكامل على المنطقة المصنفة H2.

وبيّن خليلية أن هذه المنطقة، التي تخضع لسيطرة أمنية إسرائيلية مشددة وتضم بؤرًا استيطانية داخل قلب المدينة، يجري العمل على تحويلها فعليًا إلى مجلس مستوطنات مستقل، ليكون جزءًا من منظومة مجالس المستوطنات في الضفة الغربية، الأمر الذي يعكس نوايا إسرائيلية واضحة لفرض الضم والسيطرة الدائمة.

وأضاف أن الاحتلال يستخدم ذريعة محاربة البنية التحتية للمقاومة لتبرير حملات الاقتحام والمداهمة، والسعي للسيطرة على السلاح، على غرار ما جرى ويجري في مخيمات شمال الضفة الغربية، خصوصًا في جنين وطولكرم ونابلس، التي شهدت خلال الفترة الأخيرة تصاعدًا في العمليات المسلحة.

واعتبر أن هذا السبب يشكل دافعًا رئيسيًا للتصعيد في الخليل، إلى جانب اعتماد أسلوب الترهيب والترويع بحق المواطنين.

وفي سياق متصل، أشار خليلية إلى أن تكثيف الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، سواء بين المحافظات أو داخلها، بات اليوم أكثر وضوحًا في أهدافه. وقال إن الحواجز العسكرية عادت بقوة، حيث لم يعد الأمر مقتصرًا على فصل المحافظات عن بعضها، بل امتد إلى عزل مناطق داخل المحافظة الواحدة، بما يخدم العمليات الأمنية الإسرائيلية.

وأوضح أن هذه الحواجز الداخلية تهدف إلى عزل المناطق المستهدفة بالمداهمات والاقتحامات، وتسهيل السيطرة عليها، وهو السيناريو ذاته الذي شهدته مناطق شمال الضفة، مع توقعات بتكراره في الجنوب، وإن كان بحجم أقل.

وأكد أن الهدف الأساسي يتمثل في قمع المواطنين، ومحاصرة المناطق المراد ضمها والسيطرة عليها.

وحول ما إذا كانت العملية في الخليل امتدادًا لما يجري في شمال الضفة، أكد خليلية أن المنهجية واحدة والأهداف واحدة، لافتًا إلى أن الاحتلال يصف هذه العمليات بأنها هجوم على «البنية التحتية للإرهاب»، ويتخذ خطوات استباقية باتت تشكل الإجراء المعتمد لديه، من الشمال إلى الجنوب، وربما وصولًا إلى وسط الضفة الغربية.

أما بشأن مدة العملية، فرجّح خليلية ألا تستمر لفترة طويلة كما هو الحال في شمال الضفة، مشيرًا إلى أن واقع المستوطنات وحركة المستوطنين لا يحتمل عمليات عسكرية مطوّلة في الخليل. ولفت إلى أن العملية قد تمتد لأيام قليلة، وربما أسبوع على أقصى تقدير، قبل أن يعيد الاحتلال تموضعه ميدانيًا وفق أهدافه المرسومة.

«خلة السدرة».. يد الاستيطـــــــان تخنق التجمعـــــات البدوية بالضفة

القدس المحتلة/ غزة – فاطمة العويني:

تفاجأ المواطن يوسف زواهرة منتصف ليلة الأحد الماضي، وبينما كان هو وأسرته نائمين، بقطعان من المستوطنين وهم يقتحمون منزله ويعبثون فيه، وعندما حاول التصدي لهم، اعتدوا عليه وعلى زوجته بالضرب المبرح. هذا الفصل من الإرهاب الإسرائيلي اليومي أصبح مألوفًا لسكان تجمع «خلة السدرة» البدوية شمال شرق القدس المحتلة.

ولم يكن اعتداء المستوطنين على زواهرة وزوجته حادثًا معزولًا، بل جزءًا من سلسلة اعتداءات ممنهجة تهدف إلى تهجير غالبية سكان التجمع، وترك بيوتهم تحت رحمة الاستيطان.

التجمع، وفق ما يوضّح الناشط ضد الاستيطان عايد غفري لصحيفة «فلسطين»، يقع بالقرب من بلدة مخماس شمال شرق القدس، ويُتعرض منذ أكثر من عامين لاعتداءات متكررة من المستوطنين، الذين أقاموا بؤرًا رعوية تحاصره من الجهات الأربع.

ويقول غفري: «كان في التجمع نحو أربعين عائلة بدوية، حاصرتها البؤر الرعوية التي تشهد توسعًا يوميًا من خلال بناء المزيد من الكرفانات، ويقوم المستوطنون بالاعتداء على المواطنين».

ويضيف: «قام المستوطنون بشق طرق تربط تلك البؤر الاستيطانية بشارع 60، وأصبحوا يدخلون ويخرجون من التجمع، ويشنون اعتداءات يومية تشمل حرق المنازل وسرقة الأغنام».

وأمام هذه الاعتداءات المتكررة، اضطر الأهالي لإخراج نسائهم وأطفالهم من التجمع، ولم يبق فيه سوى عائلتين، بينما بقيت بقية الرجال لحماية الأراضي من الاستيطان، مشيرًا إلى أن السيطرة على أراضي «خلة السدرة» تمتد إلى نحو ستة آلاف دونم مرتبطة بشارع 60 الاستيطاني.

وتشهد البؤر الاستيطانية نشاطًا يوميًا من تعبيد الطرق وبناء الكرفانات، في ظل غياب أي دعم من مؤسسات رسمية أو دولية للأهالي، الذين باتوا فريسة سهلة للاستيطان. ويضيف غفري: «يعتدي المستوطنون على الأهالي يوميًا، يحرقون المنازل، ويقطعون عنهم الماء والكهرباء، يعيشون جحيمًا مستمرًا، ويضطرون للسهر خوفًا من هجمات المستوطنين».

كما تم الاعتداء على متضامنين أجانب دخلوا التجمع، حيث تعرضوا للضرب المبرح، ونُقل أحدهم إلى المستشفى مصابًا بكسر في قدمه.

ويعتبر غفري أن ما يحدث في «خلة السدرة» جزء من سياسة ممنهجة ضد التجمعات البدوية في الضفة، حيث انتهت الحياة البدوية في مناطق كثيرة، مثل «شلال العوجا» في يطا الغربية، وتهجير أهالي تجمع فصايل الوسطى، وتجمع عناتا، وعشرات التجمعات الأخرى، ليصبح المستوطنون مسيطرين على معظم مناطق (ج) تقريبًا.

ويضيف: «انتقل المستوطنون باعتداءاتهم إلى مناطق (أ) و(ب) حيث يمارسون إرهاب دولة منظم، ضمن استراتيجية تهدف إلى طرد الفلسطينيين من أراضيهم».

ويشير غفري إلى أن ما سيطر عليه المستوطنون من الأراضي خلال العامين الماضيين يفوق ثلاثة أضعاف ما سيطر عليه الاحتلال عبر الاستيطان الرسمي خلال 72 عامًا، موضحًا أن «فتية التلال» هم امتداد لعصابات «الهاغاناه»، وهم مسلحون على هيئة رعاة.

ويؤكد غفري أن المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية لم يعد آمنًا حتى داخل منزله، خاصة في مناطق (ج)، حيث يمارس الاحتلال ومستوطنوه التنكيل والإجرام يوميًا، في محاولة لتهجير نحو 300 ألف فلسطيني بشكل نهائي.

د. إياد القرا

القتل البطيء والملهاة الأميركية: كيف تُفرَّغ المرحلة الثانية من مضمونها؟

في الوقت الذي يُفترض أن تمثل المرحلة الثانية مدخلًا لتخفيف الكارثة الإنسانية في قطاع غزة، تتكشّف الوقائع على الأرض عن مسار معاكس تمامًا، إذ تتحول الإعلانات الأميركية المتتالية بشأن تشكيل لجان ومجالس متعددة إلى ملهاة سياسية، تُستخدم لتجميل المشهد وإدارة الوقت، في حين يواصل الاحتلال ممارسة القتل البطيء والإرهاب المنهجي بحق الفلسطينيين.

الإعلان عن لجان إدارية ومجالس تنفيذية وهيئات إشراف دولية، التي يروّج لها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، يجري تقديمه بوصفه تقدمًا سياسيًا، لكنه في الواقع لا يتجاوز كونه غطاءً إعلاميًا لمسار ميداني أكثر دموية. فبينما تُعلن الهياكل وتُتداول الأسماء، يستمر جيش الاحتلال في نسف ما تبقى من منازل ومربعات سكنية داخل المناطق المصنفة صفراء، ويُمعن في تفريغ الأرض من سكانها، مستفيدًا من الغطاء الأميركي المباشر، ومن صمت دولي بات جزءًا من معادلة الجريمة.

هذه الإعلانات لا يمكن فصلها عن معيقات الاحتلال الدائمة التي تحدث عنها رئيس وزراء الاحتلال نتنياهو .

فأول هذه المعيقات تتمثل في الإصرار على بقاء الوجود العسكري في المناطق الصفراء، وهو ما يحول دون أي تحرك ميداني فعلي للجنة الإدارية. فكيف يمكن الحديث عن إدارة مدنية أو إغاثية في وجود الدبابة، ومنع الحركة، واستمرار القصف والتجريف؟ هنا تتحول اللجنة، إن شُكّلت، إلى جسم يعمل عن بُعد، بلا سيادة ولا أدوات.

المعيق الثاني يتجلى في سياسة الخروقات المنضبطة، حيث يوظف الاحتلال العنف المتقطع والتوغلات المحدودة كوسيلة لإبقاء المشهد في حالة توتر دائم. هذه السياسة لا تهدف فقط إلى الضغط العسكري، بل إلى منع أي استقرار إداري أو إنساني، وإبقاء أي لجنة محتملة غارقة في إدارة الأزمات اليومية بدل بناء مسارات حقيقية للتعافي.

أما على الصعيد الإنساني، فلا يزال الاحتلال يحتفظ بما يمكن وصفه بمفتاح الحياة، عبر التحكم في إدخال المساعدات ومساراتها. وهنا تصبح اللجنة الإدارية، في حال تشكيلها، في مواجهة مباشرة مع جمهور جائع ومحاصر، بينما تفتقر إلى القدرة الفعلية على الاستجابة. هذا الواقع يحول العمل الإغاثي إلى أداة ابتزاز سياسي، ويجعل من اللجنة واجهة لتحمّل الغضب بدل أن تكون أداة للحل.

وفي هذا السياق، يكتمل المشهد مع الغموض المتعمّد في دور قوات الاستقرار الدولية، التي يُراد لها أن تكون شاهدًا شكليًا لا رادعًا فعليًا، ما يمنح الاحتلال مزيدًا من الوقت لمواصلة سياساته دون كلفة سياسية حقيقية.

الخلاصة أن *ما يجري ليس فشلًا في تنفيذ المرحلة الثانية، بل إدارة مقصودة للقتل البطيء تحت غطاء سياسي أميركي*.

كل يوم يمر على الفلسطينيين في غزة ليس انتظارًا لمسار سياسي، بل يوم إضافي من القتل والدمار.

وبين ملهاة اللجان الورقية وواقع الميدان الدموي، تُصاغ المرحلة الثانية على مقاس الاحتلال، لا على مقاس حق الفلسطينيين في الحياة بسلام.

إقامـــــــة مستوطنة «عش الغراب».. تصعيد ممنهج يقطع أوصـــــــال بيت لحم

بيت لحم- غزة/ نور الدين صالح:

في خطوة تعكس تسارع وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، افتتحت سلطات الاحتلال مستوطنة جديدة تحت اسم «عش الغراب» على أراضٍ شرقي محافظة بيت لحم، بقيادة مباشرة من وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش، أحد أبرز رموز المشروع الاستيطاني التوسعي في حكومة الاحتلال الحالية.

ولا بد التأكيد أن إقامة مستوطنة «عش الغراب»، ليس بمعزل عن استراتيجية الاحتلال الواسعة التي تقوم على تكريس السيطرة على الأرض الفلسطينية، وتفريغها تدريجيًا من أصحابها، عبر شبكة متكاملة من الاستيطان، وشق الطرق الالتفافية، وتوسيع المستوطنات القائمة، وإقامة بؤر جديدة تتحول لاحقًا إلى مستوطنات رسمية.

وتُعد بيت لحم من أكثر المحافظات الفلسطينية استهدافًا بالمشاريع الاستيطانية، حيث تواجه اليوم مرحلة جديدة من محاولات العزل والتقطيع الجغرافي، ضمن مخطط «القدس الكبرى»، الذي يسعى إلى فصل المدينة عن محيطها الطبيعي، وتحويلها إلى جيوب سكانية محاصرة.

تجدر الإشارة إلى أن مليشيات المستوطنين كثفت من أعمالها في إنشاء المستوطنة خلال الفترة الماضية، حيث نصبوا المزيد من البيوت المتنقلة في منطقة عشر الغراب بمدينة بيت ساحور شرقي بيت لحم.

ويؤكد منسق اللجان الشعبية في محافظة بيت لحم مازن العزة، أن المنطقة التي أقيمت عليها المستوطنة كانت في السابق معسكرًا لجيش الاحتلال الإسرائيلي، وتم إخلاؤه بموجب الاتفاقيات الموقعة مع السلطة، إلا أن الاحتلال عاد اليوم ليحوّل الموقع إلى بؤرة استيطانية دائمة، في خرق واضح لتلك الاتفاقيات، واستكمالًا لسياسات فرض الأمر الواقع على الأرض.

ويوضح العزة لصحيفة «فلسطين»، أن إقامة مستوطنة «عش الغراب» ستؤدي عمليًا إلى تقطيع أوصال محافظة بيت لحم، وفصل الريف الشرقي عن المدينة، وربط ما تبقى من المحافظة بسلسلة استيطانية ممتدة، ما يعني تقسيم المحافظة، لا سيما في شطرها الشرقي.

وبيّن أن هذا المشروع يندرج ضمن سياسة استيطانية أوسع تهدف إلى تقويض إقامة الدولة الفلسطينية، والسيطرة على الأراضي المصنفة (ج) التي تشكل نحو 67% من مساحة الضفة الغربية، في إطار ما يُعرف بـ«الضم المقنع» أو «الضم الصامت».

ووفق العزة، فإن خطورة هذه المستوطنة لا تكمن فقط في موقعها، بل في كونها تُقام على منطقة تشكّل قرابة 2% من مساحة محافظة بيت لحم، وهي مساحة ذات أهمية استراتيجية، تُستخدم لربط المستوطنات القائمة ضمن مخطط «القدس الكبرى»، الذي يسعى الاحتلال من خلاله إلى عزل بيت لحم عن محيطها الفلسطيني، ودمجها قسرًا في الخارطة الاستيطانية المحيطة بالقدس.

ويحذّر العزة من أن انعكاسات هذا الاستيطان على حياة المواطنين ستكون قاسية، من خلال زيادة المضايقات، وتكثيف اعتداءات المستوطنين، في مشهد يعيد إلى الأذهان ما جرى عام 1948 من تهجير ممنهج.

ويؤكد أن ما يجري اليوم هو نشاط لعصابات مستوطنين مدعومة بشكل مباشر من جيش الاحتلال، وتهدف إلى تنفيذ مخطط تهجير واضح، يستند إلى أيديولوجيا الحركة الصهيونية.

ويرى أن مجابهة هذه السياسات لا يمكن أن تتم إلا عبر الوحدة الوطنية، ووضع خطة استراتيجية قائمة على المقاومة الشعبية، وتعزيز صمود المواطنين على الأرض.

من جانبه، يوضح خبير الاستيطان عثمان أبو صبحة أن الاستيطان الإسرائيلي يقوم أساسًا على هدف الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية، وتسكين المستوطنين فيها، مع تعمّد تعقيد حياة الفلسطينيين ومنع أي تواصل جغرافي بين مناطقهم، بما يجهض مستقبل أي دولة فلسطينية مستقلة.

وبيّن أبو صبحة لـ«فلسطين»، أن الاستيطان لا يقتصر على الأرض فقط، بل يشمل السيطرة على الثروات الطبيعية، وفي مقدمتها الأراضي الزراعية والمياه.

ويشير أبو صبحة إلى أن وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية، وخاصة بعد السابع من أكتوبر، تضاعفت بشكل غير مسبوق، في ظل حكومة إسرائيلية يهيمن عليها المستوطنون، وعلى رأسهم سموتريتش، الذي يحظى بدعم غربي وأمريكي، ما يجعله فوق المساءلة القانونية، في ظل صمت عربي ودولي مريب.

ويحذّر من تنامي ما يُعرف بـ«الاستيطان الرعوي»، معتبرًا إياه خطرًا استراتيجيًا كبيرًا في المرحلة المقبلة، لما يحمله من تهديد مباشر للتجمعات البدوية والزراعية الفلسطينية.

ويرى أن غياب مشروع وطني مضاد للاستيطان، والانقسام الفلسطيني الداخلي، ساهما في تفاقم هذه الظاهرة، إلى جانب ضعف الأداء الرسمي الفلسطيني، الذي يتعرض لضغوط دولية هائلة.

ويختم أبو صبحة بالتأكيد على أن مواجهة الاستيطان، بوصفه جزءًا أصيلًا من العقيدة الصهيونية، تتطلب توحيد الصف الوطني، وتشكيل قيادة موحدة، تتبنى برنامجًا نضاليًا كفاحيًا شاملًا، قادرًا على التصدي لمخططات الضم الصامت، وحماية ما تبقى من الأرض الفلسطينية.

السلطة.. من الصمت إلى التواطؤ مع الاحتلال

عام على العدوان.. مخيمات شمال الضفة ترزح تحت الدمار والنزوح لاقتلاع الهوية الوطنية

غزة- جنين/ علي البطة:

عام مضى على عملية جيش الاحتلال «الجدار الحديدي»، ولا تزال مخيمات شمال الضفة الغربية ترزح تحت تداعيات واحدة من أطول وأقسى العمليات العدوانية في السنوات الأخيرة، في إطار محاولة ممنهجة لإعادة هندسة الضفة وفرض واقع جغرافي وأمني جديد، يستهدف تفكيك المخيمات وإنهاء حضورها كعنوان للجوء والهوية الوطنية الفلسطينية.

وانطلقت عملية الاحتلال في 21 يناير 2025 من مخيم جنين، قبل أن تمتد إلى مخيمي طولكرم ونور شمس ومخيمات أخرى، مترافقة مع حصار عسكري مشدد، واجتياحات متكررة، وتدمير واسع طال المنازل والمؤسسات والبنية التحتية، وسط صمت دولي لافت.

حصيلة عام من الاجتياح

وفق معطيات رسمية، أسفرت عملية الاحتلال عن نزوح ما يقارب 50 ألف فلسطيني من مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس، إضافة إلى عشرات الشهداء ومئات الجرحى، واعتقال المئات، وتدمير آلاف المباني السكنية والتجارية والمؤسسات الخدماتية.

البنية التحتية في المخيمات الثلاثة دمرت بشكل شبه كامل، بما يشمل شبكات المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي والطرقات، في ظل منع الاحتلال إدخال معدات الصيانة، ما حوّل المخيمات إلى مناطق غير صالحة للحياة الإنسانية.

فرض الوقائع بالقوة

يصف الناشط السياسي جمال الزبيدي واقع مخيم جنين بالكارثي، مؤكدا أن الاحتلال يواصل يوميا تدمير المباني وشق الشوارع وتوسيع القائم منها، دون أي اعتبار للبنية التحتية أو حياة السكان، في سياق فرض وقائع ميدانية دائمة.

ويشير الزبيدي لصحيفة «فلسطين» إلى أن الاحتلال يعمل على تعبيد الشوارع داخل المخيم وربطها بمحيطه العمراني، في محاولة لإنهاء المخيم ككيان جغرافي مستقل، وطمس رمزيته السياسية كأحد أبرز عناوين اللجوء والمقاومة في الضفة الغربية.

ويضيف أن الاستهداف الإسرائيلي لم يقتصر على المخيم، بل طال محيطه بشكل مكثف، لخلق واقع متشابه بين المخيم والمدينة، بما يسهل دمجهما مستقبلا، ويقضي على الخصوصية الاجتماعية والوطنية التي تميز المخيمات الفلسطينية.

ويرى الزبيدي - من سكان مخيم جنين- أن ترك النازحين لمواجهة مصيرهم دون دعم حقيقي يمثل خللا وطنيا خطيرا، محذرا من أن هذا الإهمال لا يقتصر على الجانب الإنساني فحسب، بل يحمل تداعيات سياسية واجتماعية عميقة.

مخيمات خارج الحياة

من جهته، يقول عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين محمد عمارة، إن مخيمي طولكرم ونور شمس بدوا، عقب اجتياحهما في 27 يناير 2025، وكأنهما تعرضا لزلزال عنيف دمر معظم المنازل والمؤسسات والبنى التحتية، وأخرجهما بالكامل عن الحياة.

ويؤكد عمارة -من سكان مخيم طولكرم- أن الاحتلال أغلق المخيمات الثلاثة بالبوابات العسكرية، ومنع الفلسطينيين من دخولها، لتتحول مناطق سكنية مكتظة إلى أماكن مهجورة، لا يسكنها سوى الحيوانات، في مشهد يعكس نية واضحة لمسح المخيمات.

ويشير إلى أن الاحتلال، بعد التدمير، شرع بشق شوارع جديدة وفق مخططات هندسية تخدم أهدافه الأمنية، وربطها بأحياء المدن المجاورة، في محاولة لإنهاء المخيم ككيان جغرافي ووعي وطني متجذر.

ويحذر عمارة من أن تدمير مصادر دخل الأهالي واستهداف البنية الاقتصادية يأتي في سياق أوسع لدفع الفلسطينيين نحو الهجرة القسرية خارج الضفة الغربية، عبر خلق بيئة طاردة وانعدام أي شعور بالأمان.

نازحون بلا حماية

ويوضح عمارة لـ«فلسطين»، أن أوضاع نازحي المخيمات مأساوية، في ظل غياب أي برامج دعم حكومية فعلية، واقتصار المساعدات على 3000 شيقل من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» و600 شيقل من رئيس السلطة، وهي لا تفي بالحد الأدنى من الاحتياجات.ويضيف أن حكومة محمد مصطفى لم تنفذ البرامج الاقتصادية التي وعدت بها، فيما فاقم قرار وقف صرف المخصصات المالية لأسر الشهداء والجرحى والأسرى من حجم الأزمة، معتبرا القرار كارثيا في ظل هذا العدوان المفتوح.

يتفق عمارة والزبيدي على أن الاحتلال لا يستهدف ملاحقة المقاومة فحسب، بل يسعى إلى قتل فكرة المقاومة في الوعي الفلسطيني، عبر التدمير الشامل، والهندسة القسرية للمخيمات، وضرب ركائزها الاجتماعية.

ويؤكدان أن غياب التدخل الدولي الفاعل، والانحياز الواضح لإسرائيل، شجّع الاحتلال على إطالة أمد العملية، في ظل تعتيم إعلامي وغياب دبلوماسي فلسطيني قادر على فرض ضغط حقيقي.

ويشير الزبيدي إلى أن السلطة نفذت، قبل وأثناء العدوان، عمليات أمنية داخل المخيمات، واعتقلت مئات الشبان، معتبرا أن التنسيق الأمني مع الاحتلال شكّل ضربة قاسية لبيئة المقاومة.

الفكرة لا تهزم

رغم الخسائر البشرية والمادية الكبيرة، يؤكد المتحدثان أن محاولات الاحتلال فشلت تاريخيا في القضاء على المقاومة، وأن ما يجري اليوم سيؤدي إلى إعادة إنتاجها وتجذيرها في وعي الجيل الصاعد.

ويرى عمارة أن استمرار العملية العسكرية يعكس غياب ضغط سياسي حقيقي على الاحتلال، مشددا على أن المطلوب تحرك فلسطيني ودولي عاجل لإجباره على الانسحاب وإعادة تأهيل المخيمات.

عام مر على عدوان الاحتلال، والمخيمات ما تزال تنزف، فيما يعيش عشرات الآلاف من النازحين بين التشرد وفقدان الأمان، دون أفق واضح لإعادة الإعمار أو عودة الحياة إلى ما كانت عليه.

وبينما يراهن الاحتلال على الزمن والتدمير، يصر الفلسطينيون على أن المخيم، مهما تغير شكله، سيبقى شاهدا حيا على قضية اللجوء، وأن الهوية والمقاومة أقوى من الجرافات والسياسات القسرية.

الزبيدي: المخيمات تحت مشروع فرض الوقائع وتفكيك الهوية

عمارة: تدمير المخيمات لدفع الفلسطينيين نحو الهجرة القسرية

«جيش المستوطنين».. إرهاب منظم وحسم صامت للضفة الغربية

غزة–نابلس/ محمد الأيوبي:

لم تعد اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية أحداثًا عشوائية أو انفلاتًا أمنيًا خارج السيطرة، بل تحولت خلال عام 2025 إلى أداة رسمية ضمن سياسة إسرائيلية ممنهجة، تتقاطع فيها الحكومة مع الجماعات الاستيطانية المتطرفة لتحقيق هدف واحد بفرض السيطرة الكاملة على الأرض وتفريغها من سكانها الفلسطينيين.

وبحسب معطيات رسمية، سجل عام 2025، 23 ألفًا و827 اعتداءً بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في مختلف المحافظات، في أعلى حصيلة تُسجّل خلال عام واحد.

وتوزعت هذه الاعتداءات، وفق هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، على 16 ألفًا و664 اعتداءً استهدفت الأفراد، و5 آلاف و398 اعتداءً طالت الممتلكات، و1382 اعتداء على الأراضي والمزروعات.

وتشير البيانات إلى ضلوع المستوطنين في 4 آلاف و723 اعتداءً من مجمل الانتهاكات، ما يعكس الدور المركزي للجماعات الاستيطانية في تنفيذ هذه السياسة على الأرض.

ولم تقتصر اعتداءات المستوطنين على التخريب والاعتداء الجسدي، بل أسفرت خلال 2025 عن: استشهاد 14 مواطنًا، وإشعال 434 حريقًا في منازل وممتلكات وحقول الفلسطينيين، واقتلاع وتخريب وتسميم 35 ألفًا و273 شجرة، بينها 26 ألفًا و988 شجرة زيتون.

في موازاة موجة الاعتداءات، أدت سياسات المستوطنين المدعومة رسميًا إلى تهجير 13 تجمعًا بدويًا فلسطينيًا منذ مطلع عام 2025، تضم: 197 عائلة، و1090 فردًا، أُجبروا على مغادرة أماكن سكنهم، فيما سيطر المستوطنون على تلك التجمعات بالكامل.

سياسة رسمية

ويؤكد الباحث في شؤون الضفة الغربية عدي جعار أن هذه الوقائع «تنفي تمامًا رواية المستوطنين المنفلتين»، مشددًا على أن ما يجري اليوم هو سياسة رسمية، تستخدم فيها حكومة الاحتلال المستوطنين كأداة تنفيذ، وأحيانًا تتحول الحكومة ذاتها إلى أداة بيد الجماعات الاستيطانية.

ويشرح جعار لصحيفة «فلسطين»، أن المستوطنين باتوا جزءًا أصيلًا من منظومة الحكم، مشيرًا إلى أنهم يمثلون نحو 12% من أعضاء الكنيست، ويمتلكون نفوذًا مباشرًا في الحكومة عبر شخصيات مثل إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش.

ويقول: «الحديث عن شبيبة التلال أو مجموعات منفلتة أصبح من الماضي.. الاستيطان اليوم «عقيدة سياسية ودينية» لدى اليمين الإسرائيلي المتطرف، والضفة الغربية بالنسبة لهم هي «يهودا والسامرة» التي لا يمكن التنازل عنها».

ويضرب جعار مثالًا بإصرار وزراء اليمين المتطرف على السكن في المستوطنات، رغم مناصبهم الحكومية، معتبرًا ذلك «اختيارًا أيديولوجيًا يعبر عن مركزية الاستيطان في المشروع السياسي للحكومة».

وبحسب معطيات رسمية، يشير جعار إلى أنه حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2025 بات الاحتلال والمستوطنون يسيطرون على نحو 41% من مساحة الضفة الغربية، في مشهد يعكس سيطرة مباشرة لا تقتصر على الاقتحامات العسكرية.

وتضم الضفة الغربية اليوم: أكثر من 200 مستوطنة، وأكثر من 350 بؤرة استيطانية، و94 موقعًا عسكريًا، و40 كلية عسكرية لتدريب الجنود داخل أراضيها.

ويحذر جعار من أن سياسة التهجير تسير في اتجاهين متوازيين: الأول، تفريغ التجمعات البدوية لما تحمله من رمزية وطنية وتاريخية، والثاني، حشر الفلسطينيين داخل مراكز المدن وعزلهم عن أراضيهم ومصادر رزقهم.

ويضرب مثالًا ببلدة سنجل شمال رام الله، التي تحولت – وفق وصفه – إلى «قفص محاصر»، لا يستطيع سكانه الوصول إلى أراضيهم الزراعية أو محيطهم الطبيعي.

وتكشف الأرقام أن المستوطنين يسيطرون اليوم على نحو 500 ألف دونم من الأراضي الزراعية والرعوية في الضفة الغربية، وهي مساحة تعادل ضعف ونصف مساحة قطاع غزة، في مؤشر على حجم التحول الجاري في الخريطة الزراعية والديموغرافية للضفة.

ويحذر جعار من المقارنة المضللة بين غزة والضفة، قائلًا: «الضفة الغربية تُلتهم بصمت، ومن أطرافها ووسطها، لكن بالتقسيط، وبعيدًا عن الأضواء».

عمل منظم

من جانبه، يؤكد الخبير في الشأن الإسرائيلي نزار نزال أن اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية مدروسة ومنظمة، ولا يمكن التعامل معها بوصفها قضايا هامشية أو عشوائية.

ويقول نزال لصحيفة «فلسطين»، إن «الضفة الغربية تشهد عملًا منظمًا تقوده جمعيات استيطانية متخصصة، حيث إن كل جمعية تؤدي وظيفة محددة؛ بعضها يركز على السيطرة على الأرض، وأخرى على إحراق الممتلكات والسيارات، وأخرى تمارس القتل المباشر»، معتبرًا أن هذا التقسيم الوظيفي يعكس طبيعة مشروع استيطاني منظم لا مجرد اعتداءات متفرقة.

ويضيف أن «الهجمات المتواصلة على السكان الفلسطينيين تهدف إلى السيطرة على مزيد من الأراضي وتنفيذ ما يُعرف بـ«خطة الحسم»، عبر تدمير مقومات الحياة داخل الضفة الغربية».

ويذهب الخبير في الشأن الإسرائيلي، أبعد من ذلك، حين يصف المستوطنين بأنهم «ذراع موازية للأجهزة الأمنية الإسرائيلية»، مشيرًا إلى أن بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية نفسها تتحدث عن «جيش المستوطنين» في الضفة الغربية.

وبحسب نزال، فإن الحديث داخل الأوساط الإسرائيلية يدور عن تسليح أكثر من 300 ألف مستوطن، وسط نقاشات بين هذه الجماعات حول إمكانية تكرار سيناريو عام 1948، في إشارة إلى التطهير والتهجير الجماعي.

ويحذر من أن ما يجري لا يقتصر على الاعتداء الجسدي، بل يستهدف «إعدام الحياة» داخل الضفة الغربية، عبر نشر انعدام الأمن بشكل دائم، سواء من خلال المستوطنين أو قوات الجيش والأمن الإسرائيلية، لدفع الفلسطينيين إلى الهجرة القسرية.

يخلص نزال إلى أن «ما نشهده اليوم في الضفة الغربية هو مشروع مخطط له، يرتبط بشكل مباشر بخطة الحسم التي تحدث عنها بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، وبدعم من بنيامين نتنياهو، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022».

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية

إعلان خصوم

إلى المدعى عليه/ موسى محمد عطيه أبو صعليك ويحمل هوية رقم (933775694) من خان يونس سابقاً وحالياً في دولة نيوزلاند ومجهول مكان الإقامة يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الاثنين الموافق 2026/2/23 الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى أساس 6/2025م، المرفوعة عليك من قبل زوجتك المدعية / هدية عايش سالم النجار من خان يونس وسكانها وتحمل هوية رقم (906751573) وموضوعها تفريق للضرر من الغياب، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك يجر بحقك المقتضى الشرعي حال غيابك، لذلك جرى تبليغك حسب الأصول وحرر في الأول من شعبان لسنة 1447 هجري الموافق 2026/1/20
قاضي محكمة خان يونس الشرعي
الشيخ/ عبد الحميد شحدة زعرب

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشجاعية الشرعية الابتدائية

الموضوع/ إعلان طلاق صادرة عن محكمة الشجاعية الشرعية

إلى/ دالية جبر محمد شاهين من غزة سابقاً ومجهولة محل الإقامة في جمهورية مصر العربية حالياً هوية رقم/ 400882064، نعلمك بأن زوجك/ شادي جمال جبر شاميه من غزة والمقيم في جمهورية مصر العربية هوية رقم/ 803014414 قد أوقع عليك طلقة واحدة رجعية بعد الدخول حال غيابك بتاريخ 2026/1/13م وعليك العدة الشرعية اعتباراً من تاريخ الطلاق المذكور من تاريخه أدناه وقد تم تسجيل هذه الطلقة لدى محكمة الشجاعية الشرعية حسب الأصول. لذا صار تبليغك حسب الأصول. وحرر في 2026/1/20م.
قاضي محكمة الشجاعية الشرعية
القاضي/ محمود خليل الحليمي

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة رفح الشرعية الابتدائية

إعلام خصوم جريدة

إلى المدعى عليه/ محمد نبيل سليمان منصور من بيت دراس وسكان رفح سابقاً والمقيم حالياً في تركيا ومجهول محل الإقامة فيها الآن يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الاثنين الموافق 2026/2/23م الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى أساس 2026/8م ، المرفوعة عليك من قبل المدعية/ بيسان وسام محمود بكير من عاقر وسكان رفح والنازحة في مواصي خان يونس وموضوعها "إثبات طلقة واحدة رجعية انقلبت الى طلقة واحدة بائنة بينونة صغرى" ، وإن لم تحضر في الوقت المعين يجر بحقك المقتضى الشرعي، لذلك صار تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/1/19م.
قاضي رفح الشرعي
القاضي الشرعي الشيخ / محمود مجدي أبو حماد

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية الابتدائية

إعلان طلاق صادر عن محكمة غزة الشرعية

إلى/ غادة محمد سالم الهندي من غزة والمجهولة محل الإقامة في بلجيكا وتحمل هوية رقم/ 900872573 مواليد 1975/4/24م، نعلمك بأن زوجك الداخل بك بصحيح العقد الشرعي/ محمد عدنان كامل عايش من غزة وسكانها هوية رقم/ 900288275 مواليد 1974/12/14م بأنه قد طلقك لدى محكمة غزة الشرعية بتاريخ 2026/1/19م طلقة واحدة رجعية بعد الدخول مسبوقة بأخرى رجعية وأنه عليك العدة الشرعية اعتباراً من التاريخ المذكور. لذا صار تبليغك حسب الأصول . وحرر في 2026/1/19م.
قاضي غزة الشرعي
القاضي الشيخ / محمود جمعة الكردي

تحليل: «بساط الشرعية» بين لجنة التكنوقراط وتخوفـــــــات السلطـــــة في رام الله

غزة/ عبد الرحمن يونس:

بعد أن حازت اللجنة الوطنية لإدارة غزة، المعروفة باسم لجنة التكنوقراط، على توافق وطني ودولي واسع، ظهرت تخوفات واضحة لدى قيادة السلطة وحركة فتح من أن تتحول اللجنة إلى سلطة بديلة تقوض نفوذها، ما دفعها إلى اتخاذ خطوات عملية لمحاصرة تأثيرها، بما في ذلك تحريك الذباب الإلكتروني والهجوم الإعلامي على اللجنة، في محاولة لتقليل حضورها السياسي وتحد من قدرتها على فرض نفسها في الساحة الفلسطينية.

وكشفت منصة «خليك واعي» الأمنية أن السلطة الفلسطينية استغلت الذباب الإلكتروني وحملات الإعلام الموجه لمحاولة تقويض سمعة اللجنة والتأثير على الرأي العام الفلسطيني، وأظهرت متابعة أن نشاط هذه الحسابات ركز على استدعاء الخلافات وتصعيد خطاب التحريض، وإظهار اللجنة على أنها تهدف للقضاء على المقاومة، في محاولة لإثارة المخاوف وتعميق الانقسام بين الفصائل والجماهير.

بدوره أكد الكاتب والمحلل السياسي إبراهيم المدهون أن الإعلام التابع لحركة فتح والسلطة بدأ حملة هجومية على الإدارة الجديدة بمجرد أن تبيّن له أن اللجنة لم تعد مجرد إطار مؤقت، بل كيان فاعل ويمتلك علاقات قوية مع الولايات المتحدة وعدد من القوى الإقليمية المؤثرة، ما منحها وزنًا يفوق نفوذ السلطة التقليدية في رام الله.

وقال المدهون لصحيفة «فلسطين»: «نحن اليوم أمام مرحلة جديدة، الجميع في مركب واحد، والجميع مستهدف. السلطة الفلسطينية تتجه نحو التهميش والإضعاف والتلاشي، وواقع الضفة الغربية مقبل على تغييرات عميقة، بينما لا يزال الوعي الرسمي بهذه التحولات محدودًا.»

وأضاف المدهون أن غياب الفلسطينيين عن المجلس التنفيذي لمجلس السلام، الذي حضره وزراء خارجية تركيا ومصر وشخصية قطرية بارزة، يؤكد استبعادهم عمدًا عن ترتيبات المرحلة المقبلة. فقد تم إسقاط اسم فلسطيني مطروح للتمثيل، رغم أنه رجل أعمال ذو ثقل لا ينتمي للسلطة، بفعل الفيتو الإسرائيلي، ما يعكس استمرار محاولات إقصاء الفلسطينيين عن صياغة المستقبل السياسي للقطاع.

وفي السياق ذاته، أكدت الكاتبة والمحللة السياسية جورجيت شرقاوي أن اللجنة الوطنية لإدارة غزة لم تعد مجرد ترتيب إداري، بل خط المعركة الأول لتحديد شكل النظام السياسي الفلسطيني بعد الحرب.

وأوضحت شرقاوي في مقال نشرته أمس، أن السلطة الفلسطينية تخشى تحوّل اللجنة إلى بديل عنها، لكنها في الوقت نفسه غير مستعدة للتدخل المباشر في غزة دون ضمانات سياسية وأمنية، ما جعل الأطراف الضامنة، وعلى رأسها مصر والولايات المتحدة، تفضل نموذج إدارة انتقالية مستقلة نسبيًا، تشبه «آلية إعادة الإعمار 2014»، مع دور دولي قوي لإدارة غزة دون تكلفة أمنية مباشرة، ودون صدام مع السلطة أو حماس.

وأشارت إلى أن الوضع الحالي يخلق حالة هجينة: لا سلطة فلسطينية كاملة، ولا انفصال معلن، ولا وصاية دولية رسمية، مع احتمالية تطور المشهد في اتجاهين، إما الاندماج التدريجي عبر ربط اللجنة رسميًا بالحكومة الفلسطينية الجديدة، أو استمرار اللجنة بالعمل بمعزل عن مؤسسات السلطة، ما يؤدي خلال فترة قصيرة إلى نشوء إدارة مستقلة فعليًا لغزة، حتى وإن لم يُعلن عنها رسميًا.

وبحسب شرقاوي، فإن السلطة أمام ثلاثة خيارات استراتيجية: الاحتواء المبكر للجنة عبر ربطها مؤسسيًا بالوزارة أو مكتب رئيس الوزراء، وهو خيار يحفظ وحدة النظام السياسي لكنه يتطلب إرادة فلسطينية واضحة ودعم دولي؛ أو تشكيل حكومة تكنوقراط كاملة تتسلم إدارة الضفة وغزة معًا، وهو ما يخلق مظلة وطنية تمنع تحول اللجنة إلى كيان مستقل، لكنه يحتاج لموافقة الفصائل الكبرى، لا سيما فتح؛ أما الخيار الثالث، فهو الانتظار وتجنب الانخراط المباشر، وهو الأخطر لأنه يترك المجال للهندسة الدولية لمستقبل غزة ويزيد من تآكل السلطة الفلسطينية تدريجيًا.

ويخشى المحللان أن يؤدي استمرار هذا النهج إلى إضعاف قدرة اللجنة على إدارة المرحلة الإنسانية والإدارية في غزة، وإلى تفاقم الانقسامات الداخلية، في وقت يحتاج فيه القطاع إلى وحدة فلسطينية واستقرار سياسي لدعم جهود إعادة الإعمار وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مؤكدا أن النجاح المستقبلي للجنة مرتبط بقدرتها على العمل ضمن بيئة سياسية مستقرة، وبضمانات سياسية وأمنية من القاهرة وواشنطن، فضلاً عن تعاون فلسطيني داخلي يضمن عدم الانزلاق نحو مزيد من الانقسام والصراع على النفوذ.

ويتفق المحللان وغيرهم ان لجنة التكنوقراط في غزة اليوم أكثر من مجرد إدارة طارئة، فهي تمثل اختبارًا حقيقيًا لمستقبل النظام السياسي الفلسطيني، ومدى قدرة السلطة على التكيف مع واقع جديد يحاول المجتمع الدولي تكريسه، ويشكل فرصة لتعزيز فعالية الإدارة وتوحيد الجهود، أو تهديدًا لاستمرار هيمنة السلطة التقليدية، بحسب المواقف الفلسطينية الرسمية والتحليلات السياسية.

كهرباء غزة... المولدات تملأ الفراغ وتستنزف السكان

ثابت: الكهرباء حق أساســـي والمولدات حلول مؤقتـــــــة وليست بديلًا دائمًا

غزة/ مريم الشوبكي:

منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، يعيش قطاع غزة في ظلام شبه كامل، عقب تدمير محطة توليد الكهرباء الوحيدة وتوقفها عن العمل، إلى جانب تعطّل خطوط التغذية الخارجية. ومع غياب أي مصدر منتظم للكهرباء، تحولت الأزمة من مشكلة خدمية إلى كارثة إنسانية تمسّ تفاصيل الحياة اليومية، وتنعكس على مختلف القطاعات الصحية والمائية والتعليمية والخدمية.

في هذا الفراغ القاتم، برزت المولدات الخاصة كحلّ اضطراري فرض نفسه على السكان، لتصبح المصدر شبه الوحيد للكهرباء في الأحياء السكنية، وسط غياب التنظيم، وارتفاع الأسعار، وتفاوتها من منطقة إلى أخرى.

بدائل قسرية

اضطر آلاف المواطنين إلى الاشتراك بخطوط كهرباء تمدّها شركات وأصحاب مولدات خاصة، في ظل انعدام البدائل الأخرى، مثل الطاقة الشمسية أو البطاريات، وغياب نقاط شحن قريبة في كثير من المناطق، لا سيما مع اتساع رقعة النزوح.

مازن عجور (43 عامًا)، نازح يقيم منذ شهرين في شارع الصحابة بحي الدرج شرقي مدينة غزة، يقول إنه اضطر للاشتراك بخط كهرباء من أحد المولدات الخاصة، رغم التكلفة المرتفعة.

ويقول عجور لصحيفة «فلسطين»: "سعر كيلو الكهرباء عندي 25 شيقلًا، وفي نهاية العام الماضي كنت أدفع 30 شيقلًا، وهو سعر مرتفع جدًا مقارنة بما كان عليه قبل الحرب، حين لم يتجاوز ثلاثة شواقل».

ويشير إلى تفاوت الأسعار بين مناطق متجاورة، مضيفًا: «أخي يقطن في بيت إيجار في الشارع الخلفي يدفع 20 شيقلًا للكيلو، ولا أحد يعرف سبب هذا الفرق».

ويؤكد أن اضطراره للاشتراك نابع من غياب أي خيار آخر، قائلًا: «لا أملك طاقة شمسية ولا بطاريات، ونقاط شحن الهواتف بعيدة عن البيت. استخدامي للكهرباء يقتصر على شحن هاتفين وكشاف للإنارة ليلًا، ومع ذلك يُفرض عليّ حد أدنى للدفع قدره 50 شيقلًا أسبوعيًا، سواء استهلكت أم لا».

خدمة متذبذبة

أما براء المشهراوي (38 عامًا)، من سكان شارع الوحدة بمدينة غزة، فيشير إلى أن معاناته لا تقتصر على ارتفاع السعر، بل تمتد إلى سوء الخدمة.

ويقول المشهراوي لـ«فلسطين»: «أدفع 20 شيقلًا للكيلو، لكن الكهرباء تنقطع أكثر من خمس مرات يوميًا بشكل مفاجئ، ما تسبب بتلف شواحن ووصلات الهواتف أكثر من مرة».

ويضيف: «أشتكي كثيرًا لصاحب المولد، لكن الرد دائمًا: مش عاجبك افصل الخط».

غياب التنظيم

ويؤكد المشهراوي أن غياب المنافسة يزيد من سوء الوضع، موضحًا أن كل شركة مولدات تسيطر على منطقة بعينها، ولا يُسمح لشركة أخرى بالعمل في المكان نفسه، ما يترك المواطن دون أي بديل حقيقي.

في وسط قطاع غزة، يقول هيثم إسليم (48 عامًا)، نازح في منطقة الزوايدة منذ أربعة أشهر، إن الأسعار في منطقته شهدت انخفاضًا تدريجيًا.

ويقول إسليم لصحيفة «فلسطين»: «في البداية كنت أدفع 25 شيقلًا للكيلو، ثم انخفض السعر إلى 20 شيقلًا، وحاليًا أدفع 15 شيقلًا، لكنه ما زال مرتفعًا في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة».

دمار واسع

وتؤكد تقارير دولية وأممية أن قطاع الكهرباء في غزة تعرّض لدمار واسع منذ بداية الحرب، شمل محطة التوليد، وخطوط النقل، وشبكات التوزيع، والمخازن، والمعدات الفنية، ما أدى إلى انهيار شبه كامل لمنظومة الكهرباء في القطاع.

وحذّرت منظمات دولية من أن استمرار انقطاع الكهرباء يهدد عمل المستشفيات، ومحطات تحلية المياه، ومضخات الصرف الصحي، وقطاع الاتصالات، معتبرة أن الكهرباء باتت شريان حياة لا غنى عنه لضمان الحد الأدنى من الخدمات الإنسانية. من جهته، أوضح مدير العلاقات العامة والإعلام في شركة توزيع كهرباء غزة، محمد ثابت، أن الشركة لا تمتلك مولدات كهرباء كتلك التي تشغلها شركات القطاع الخاص، لكنها تمتلك الطواقم الهندسية والفنية القادرة على تقدير الاحتياجات والتكاليف التشغيلية المتعلقة بالكهرباء.

وقال ثابت لـ«فلسطين» إن شركة توزيع الكهرباء قدمت احتياجات تتعلق بطلب مولدات كهرباء متنقلة، يمكن استخدامها لإنارة مراكز الإيواء وتشغيل آبار المياه ومضخات الصرف الصحي، وقدمت هذه الاحتياجات كمشاريع ضمن مرحلة التعافي المبكر، إلى حين إعادة إعمار شبكات الكهرباء.

وأكد أن ملف المولدات وتنظيمها وأسعارها لا يقع ضمن مسؤولية شركة توزيع الكهرباء، بل هو من اختصاص سلطة الطاقة الفلسطينية، موضحًا: «نحن لسنا الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع المولدات أو تحديد أسعارها أو التعامل مع شكاوى المواطنين».

وأضاف ثابت: «نؤكد أن هذا القطاع يجب أن يُنظَّم، وأن تكون أسعاره موحدة ومخفّضة، بحيث يستطيع المواطن العادي تحمّلها، لكن في ظل غياب قانون ناظم وجهة قادرة على فرضه، يبقى المواطن مستنزفًا ماديًا ونفسيًا».

وأشار إلى أن المواطن في غزة فقد كل ما يملك خلال الحرب، ولم يعد قادرًا على تحمّل تكاليف الاشتراك في المولدات الخاصة، التي تخدم في الغالب القادرين على الدفع.

وأوضح أن شركات المولدات هي شركات خاصة أو أصحاب رؤوس أموال استثمروا في شراء المولدات وتمديد شبكاتها بهدف تحقيق الربح، مع وجود بعض المبادرات المحدودة التي شملت إنارة شوارع أو تقديم خدمات مجتمعية جزئية.

وشدد ثابت على أن شركة توزيع الكهرباء أكدت في أكثر من مناسبة، عبر بيانات ومؤتمرات صحفية، أن الكهرباء حق أساسي من حقوق الإنسان، وأن توفيرها من مصادرها الرئيسية يعني عودة الحياة تدريجيًا إلى قطاع غزة.

وأضاف: «وجود الكهرباء يعني وجود الحياة؛ تشغيل المياه، والصحة، والتعليم، والخدمات، وعودة الأمل للمواطن».

وختم بالقول إن المولدات حلول مؤقتة وليست طويلة الأمد، وإن الحل الحقيقي يتمثل في إعادة تشغيل شبكات الكهرباء، وإعمار البنية التحتية، وتوفير التيار الكهربائي من مصادره الأساسية لكافة المواطنين والمرافق الحيوية.

محمد إبراهيم المدهون

#رسالة_قرآنية_من_محرقة_غزة

(الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ } (الحج: 40).

في النكبة، تقاطعت آلام الماضي مع جراح الحاضر، يظل الشعب الفلسطيني صامداً كصخرة في وجه عواصف المحرقة التي تجتاح غزة. دماء الأطفال والنساء تنزف على تراب الأرض المقدسة، لكن قلوب الأبطال لا تنكسر، وأرواحهم تحلق فوق الركام معلنة أن النكبة ليست نهاية، بل بداية ثورة لا تعرف الهزيمة. في كل شهيدٍ تُزرع بذرة أمل، وفي كل دمعةٍ تتوهج شعلة الحرية. غزة اليوم ليست فقط ساحة معركة، بل مدرسة صمود تُعلّم العالم أن الحق لا يموت، وأن الشعب الذي يرفض أن يُمحى سيظل يكتب بدمائه أجمل فصول المقاومة والكرامة.

أمي وأبي كانا من الناجين من النكبة، حين هُجّرا صغارًا من بيوتهم وأراضيهم في عسقلان إلى غزة، ليكابدا شظف العيش في مخيم لاجئين في خانيونس أولًا، ثم في مخيم الشاطئ في مدينة غزة. وفي خيمة تحوّلت إلى بيت طيني، ثم غدت بيتًا قرميديًا، وفي غرفة واحدة للأسرة، كابدنا مشقة حياتنا. نحن الجيل الذي لم يعرف الدنيا إلا عبر غرفة قرميد في بيت لا يتجاوز 80 مترًا في مخيم لاجئين، يطل على زقاق لا يكفي لسير أكثر من شخص، بلا خدمات نظافة أو مياه أو كهرباء، فضلًا عن فقر مدقع، وما يصاحب ذلك من هجمات جيش الاحتلال على المخيم، حصارًا ومنع تجول واعتقالات. كانت أزقة المعسكر ميداننا قبل الانتفاضة وأثناءها، لتلاحقنا الإصابة والاعتقال، وكم من شهيد نقلناه بين أيدينا إلى مثواه الأخير. ومن أزقته خرجنا لملاقاة عدو مدجج بالسلاح، بالحجارة، ونحن نغني: «طالعلك يا عدو طالع، من كل بيت وحارة وشارع.»

نحن الذين أُخرجنا من ديارنا، وعشنا الظلم والاحتلال والقهر والعدوان والقتل والاعتقال والجراح والإبعاد، ويريد العالم منا أن نستسلم، أن نرفع الراية البيضاء، أن نصبح عبيدًا في سوق النخاسة، وعمال سخرة عند المحتل المغتصب. وحتى حين سلّم فريق منا بالواقع، وقَبِل بـ 22% فقط من أرض فلسطين، في الضفة وغزة، ليبني عليها دولة، رفض المحتل المجرم هذا الحد الأدنى، ولاحقنا بالضم والاستيطان والقتل والتهجير.

لكن ربنا يحرم علينا هذا الاستسلام الذليل، وينادينا: {فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ} (آل عمران: 195). كما أن الإذن جاء واضحًا: {أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ} (الحج: 39)، {الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ} (الحج: 40). فهو إذن مفتوح، ودعوة صريحة ألا نستسلم، بل أن نقاتل بكل ما نملك، وقد تكفل الله لنا بالنتيجة: {وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنصُرُهُ}(الحج: 40).

هذا هو فعل النبي ﷺ، الذي أخرج من داره، فكتب الله عليه القتال، ووعده بالعودة فاتحًا، محررًا، منتصرًا: {إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ} (القصص: 85).

إن محرقة غزة، في أحد أشكالها، نكبة جديدة، نُخرج نحن الناجون من المحرقة من بيوتنا إلى مراكز النزوح، إلى خيمة مهترئة، ويتجدد مشهد النكبة مع الأجداد والآباء. لكن الفارق اليوم أننا نقاتل، في ملحمة العبور المجيدة في 7 أكتوبر وما بعدها، نقاتل بأنفسنا، لا يوجد وكيل، لا جيوش عربية، وإنما نحن، نحيي قضية شعبنا، قضية اللاجئين، قضية القدس، وكل قضايانا.

لدينا الحق المطلق، مهما أصابنا من بأساء وضراء، ومهما أحرقت المحرقة الأخضر واليابس، ألا نيأس، وألا نستسلم، وأن نصبر ونحتسب، وأن نستمر في المقاومة، حتى يقضي الله أمرًا كان مفعولًا: {لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ} (الأنفال: 44).

التوحش الإنساني من قابيل الفرد إلى إسرائيل الدولة

علي المرشدي

منذ أن سفك قابيل دم أخيه هابيل حقداً وحسداً، والنفس البشرية تتأرجح بين فطرتها السوية ونزعاتها التوحشية. تحكي لنا الآية القرآنية قصة هذه الجريمة الأولى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (المائدة: 30). كانت تلك الشرارة الأولى التي أضاءت ظلام التوحش البشري، وهو ظلام لم ينقشع بل تطور وتشكل عبر العصور، متنقلاً من الفرد إلى الجماعة فالدولة.

لقد حاولت البشرية عبر تاريخها الطويل كبح جماح هذا التوحش عبر ابتكار نظم قانونية وقضائية، بدءاً من الثأر الفردي مروراً بالانتقام الجماعي ووصولاً إلى دولة القانون التي تحتكر حق العقاب. ولكن المفارقة المأساوية تكمن في أن هذه الآليات التي أُنشئت لترويض العنف الفردي، عجزت تماماً عن كبح جماح العنف المنظم عندما تمارسه الدولة نفسها، خاصة عندما تتحالف مع قوى عظمى تمنحها الحصانة والغطاء. وما يجري في غزة اليوم هو أبلغ تجسيد معاصر لهذه المفارقة التاريخية المؤلمة.

الفصل الأول: تطور القانون من الانتقام الفردي إلى عدالة الدولة

١. مرحلة الانتقام الفردي والعشائري: قانون الغاب

في المجتمعات البدائية، كان الانتقام هو القانون السائد حيث ظهر أول نموذج للانتقام الفردي بالانتقام من الجاني من نفس المجني عليه او من ذويه ، ولكن هذا النمط سرعان ما تطور ليصبح «انتقام العشيرة» حيث تتحول المسؤولية من الفرد إلى الجماعة، وتتحول الجريمة إلى حرب قبائلية تهدد النسيج الاجتماعي بأكمله.

كانت هذه المرحلة تعبيراً عن «حق العدالة الخاص» حيث يتحول كل فرد أو عشيرة إلى قاضي وجلاد في آن واحد، دون معايير موضوعية للتناسب بين الجريمة والعقوبة، ما يؤدي إلى دوامات عنف لا تنتهي.

٢. ظهور الدولة وتدخل السلطة: احتكار الحق في العقاب

مع تطور المجتمعات ونشوء الدولة، انتقل حق العقاب من الأفراد والعشائر إلى السلطة الحاكمة. أصبحت الدولة تحتكر وسائل العنف الشرعي، وتحولت من «طرف» في الصراع إلى «حَكَم» يفترض حياديته. هنا ولدت فكرة «العقد الاجتماعي» حيث يتنازل الأفراد عن حقهم في الانتقام مقابل حماية الدولة لهم.

في هذه المرحلة، تحول العقاب من هدف انتقامي بحت إلى أداة للحفاظ على النظام الاجتماعي والسياسي. وضعت القوانين المكتوبة والمحاكم النظامية، وظهرت مفاهيم مثل «النيابة العامة» التي تمثل المجتمع في ملاحقة المجرمين، بدلاً من ترك الأمر لأهل الضحية.

٣. من الثأر إلى الإصلاح: تطور فلسفة العقاب

بلغ تطور الفكر القانوني ذروته مع التحول من فلسفة الانتقام إلى فلسفة الإصلاح وإعادة التأهيل. لم يعد الهدف إيلام الجاني بقدر ما أصبح إصلاحه وإعادة دمجه في المجتمع. ظهرت السجون الإصلاحية وبدائل العقوبات السالبة للحركة، وأصبحت العدالة تأخذ في اعتبارها الظروف الاجتماعية والنفسية التي دفعت بالجاني إلى ارتكاب جريمته.

هذا التطور الفكري العظيم مثل قمة نضج البشرية في تعاملها مع العنف الفردي، ولكن كما سنجد، ظل هذا النضج حبيساً في مواجهة العنف الفردي فقط.

الفصل الثاني: المفارقة التاريخية: القانون يروض الأفراد ويعجز عن ترويض الدول

١. حدود التطور القانوني

يُظهر التاريخ تناقضاً صارخاً: بينما نجحت النظم القانونية إلى حد كبير في تقنين العنف الفردي وكبح جماح الصراعات المحلية، عجزت تماماً عن مواجهة «العنف المنهجي» الذي تمارسه الدول. فالدولة التي تحتكر حق العقاب لمواجهة جرائم الأفراد، تتحول هي نفسها إلى مصدر للجريمة المنظمة عندما تمارس القمع والاحتلال والإبادة.

هذه المفارقة تجعلنا ندرك أن التطور القانوني ظل سطحيًا، متعلقاً بشكل الجريمة وليس بجوهرها. فقد تمكّن من وضع ضوابط للعنف عندما يكون «غير قانوني» (ممارساً من قبل الأفراد)، ولكنّه عجز عن وضع ضوابط حقيقية للعنف «القانوني» (المتمثل في سياسات الدولة القمعية).

٢. العنف الهيكلي والثقافي: أدوات الدولة المتوحشة

تتجاوز الدول الطاغوتية في توحشها العنف المباشر (القتل والتعذيب) إلى أشكال أخطر وأكثر رسوخاً:

٠ العنف الهيكلي: وهو الإيذاء الناتج عن الظلم المنظم في توزيع الموارد والفرص، كالحصار الاقتصادي والتمييز في الخدمات الأساسية. هذا العنف لا يقل فتكاً عن العنف المباشر، بل قد يتفوق عليه في بطء تأثيره وخفائه.

٠ العنف الثقافي: استخدام الرموز والخطاب الإعلامي والأيديولوجي لتبرير العنف المباشر والهيكلي. هنا تُسرَّب ثقافة الكراهية وتُبنى سرديات تزيل الشرعية الإنسانية عن الضحايا، وتجردهم من إنسانيتهم ليصبح الاعتداء عليهم مقبولاً بل ومحموداً.

٣. آليات تبرير الطغيان: من نزع الصفة الإنسانية إلى طاعة السلطة

تستخدم الدول القمعية آليات نفسية واجتماعية معروفة لتبرير وحشيتها، أبرزها:

٠ نزع الصفة الإنسانية: وصف الضحايا بأنهم أدنى إنسانياً أو أنهم ارهابيون يهددون المجتمع الإنساني ، هذه الآلية نفسها استخدمها الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية و النظام الصهيوني ضد الفلسطينيين وحركات المقاومة المشروعة .

الفصل الثالث: النموذج المعاصر: التوحش الإسرائيلي في غزة

١. من الاحتلال إلى الإبادة: مسار التصعيد

تشكل الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في غزة، نموذجاً صارخاً لعودة التوحش البشري بأبشع صوره، ولكن هذه المرة تحت غطاء "دولة قانون" وبآلة عسكرية وقانونية وإعلامية ضخمة.

لقد *تطور المشروع الصهيوني من حركة استيطانية إلى دولة احتلال، ثم إلى نظام فصل عنصري* كما وثقت ذلك منظمات حقوقية دولية مرموقة، وصولاً إلى ما يمكن وصفه بمشروع إبادة جماعية في غزة، حيث يتعرض السكان لحصار شامل وقتل ممنهج وتدمير متعمد لشروط الحياة الأساسية.

٢. آليات التوحش الإسرائيلي

٠ الانتقام الجماعي كسياسة دولة: تحول الانتقام من فعل فردي أو حتى مؤسسي إلى سياسة دولة منهجية. فبدلاً من ملاحقة المسؤولين عن عمليات مقاومة، تُعاقب الجماعة بأكملها عبر عقوبات جماعية محرمة دولياً.

٠ نزع الصفة الإنسانية الممنهج: يشكل الخطاب الإسرائيلي الرسمي والشعبي نموذجاً صارخاً لنزع الصفة الإنسانية عن الفلسطينيين. فهم يُوصفون بـ»الحشرات» و»الحيوانات» و»الإرهابيين منذ الولادة»، مما يخلق بيئة نفسية تسمح بقتلهم دون تأنيب ضمير.

٠ العنف الهيكلي المتعمد: حصار غزة منذ 17 عاماً هو نموذج متكامل للعنف الهيكلي، حيث حُرِمَ مليوني إنسان من حرية الحركة والتنقل، ومن الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية، ومن فرص العمل والتعليم، في محاولة لكسر إرادتهم وإجبارهم على الرحيل.

٠ التدمير المنهجي لشروط الحياة: خلال الحرب الأخيرة على غزة، دمرت إسرائيل متعمداً البنية التحتية للحياة: المستشفيات والمدارس والمساجد وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، في انتهاك صارخ لكل المواثيق الدولية. هذا ليس «ضرراً جانبياً» بل سياسة مقصودة لإخراج غزة من دائرة الحياة.

٣. الحق في العيش على الأرض: أبسط الحقوق وأكثرها انتهاكاً

في قلب المأساة الفلسطينية يكمن انتهاك أبسط الحقوق الإنسانية: الحق في العيش على أرضك بكرامة وأمان. فالفلسطيني يُطارد في بيته، يُقتل على عتبة داره، يشرد من أرض أجداده، ثم يُحاكم إذا حاول الدفاع عن حقه في الوجود.

غزة التي تحولت إلى أكبر سجن مفتوح في العالم، تُذكّرنا بأن التوحش البشري بلغ ذروته عندما تحولت الأرض من مسكن آمن إلى فخ مميت، والحياة من نعمة إلى جريمة يعاقب عليها الإنسان لمجرد أنه يريد أن يعيش.

الفصل الرابع: عجز المؤسسات الدولية وكسر حلقة الإفلات من العقاب

١. الأمم المتحدة ومحكمة العدل: آليات بلا أسنان

بعد فظائع الحرب العالمية الثانية، أنشأت البشرية منظومة دولية كان هدفها المعلن منع تكرار تلك الجرائم. ولكن المنظومة نفسها بنيت على تناقض أساسي: فهي تحاول محاسبة الدول القوية بينما تخضع لهيمنتها.

مجلس الأمن يعجزه الفيتو الذي تستخدمه القوى العظمى لحماية حلفائها، ومحكمة العدل الدولية تفتقر لآليات تنفيذية حقيقية، والمحكمة الجنائية الدولية تواجه تهديدات بالعقوبات إذا تجرأت على محاكمة قادة دول «محمية».

٢. ازدواجية المعايير وتفريغ القانون الدولي من مضمونه

المأساة الفلسطينية تكشف بأقسى الصور ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي. فالجرائم نفسها التي تُدان في مكان، تُغض الطرف عنها أو حتى تُدعم في مكان آخر إذا ارتكبها الحليف «الاستراتيجي».

هذه الازدواجية لا تُضعف ثقة الشعوب بالمؤسسات الدولية فقط، بل تُفرغ القانون الدولي الإنساني من مضمونه، وتحوله من أداة لحماية الضعفاء إلى أداة لتكريس هيمنة الأقوياء.

٣. الحصانة المطلقة: عندما تحمي القوة العظمى الجريمة

الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل، حتى في وجه أدلة دامغة على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، يخلق وضعاً خطيراً من «الحصانة المطلقة». فإسرائيل تعلم أنها يمكنها تجاوز كل الخطوط الحمراء دون مواجهة عواقب حقيقية.

هذه الحصانة لا تشجع إسرائيل على الاستمرار في جرائمها فحسب، بل ترسل رسالة واضحة لكل الأنظمة القمعية في العالم: بإمكانكم ارتكاب ما تشاؤون من جرائم طالما لديكم حام قوي.

خاتمة: منُ السقوط الأخلاقي إلى إعادة الاعتبار للإنسانية

لقد بدأ التوحش البشري بجريمة قابيل، وتطور عبر العصور ليصبح أكثر تعقيداً وأشد فتكاً. لقد حاولت البشرية كبح جماحه عبر القوانين والمؤسسات، ولكنها عجزت عن مواجهته عندما ارتدى ثوب الدولة واختبأ وراء سيادتها.

ما يحدث في غزة اليوم هو امتحان حقيقي للضمير الإنساني. إنه يتحدى كل ادعاءات التمدن والتقدم البشري. فكيف ندعي التحضر ونحن نراقب مذبحة تتم على مرأى ومسمع من العالم، بدعم وتأييد من أقوى دول الأرض؟

ولكن في قلب هذه الظلمة، يظل الأمل قائماً. فأصحاب الضمائر الحية في كل مكان يرفضون هذه الوحشية، ويتضامنون مع الحق الفلسطيني في العيش الحر الكريم. إنهم يذكروننا بأن الإنسانية ليست مجرد انتماء بيولوجي، بل هي التزام أخلاقي بالوقوف مع المظلوم ضد الظالم، مهما كانت موازين القوى وكما قال الامام علي عليه السلام الإمام (أن نصرة المظلوم هي أحسن العدل) .

في غزة اليوم، تُقتل النفوس البريئة كل ساعة، وتُزهق الأرواح تحت أنقاض بيوتها. وفي غزة أيضاً، يُحيي المقاومون والشهداء والأطباء والمتطوعون معنى الإنسانية، ويذكرون العالم بأن الحق لا يموت، والكرامة لا تُساوم، وأن الحرية ستنتصر مهما طال الليل.

فلسطين ليست قضية سياسية فحسب، بل هي مقياس أخلاقي للبشرية جمعاء. وفي امتحانها، تظهر الأمم على حقيقتها، ويتحدد مصير الإنسانية: إما أن تنتصر قيم العدل والحرية والكرامة، وإما أن نعترف بأننا عدنا إلى عصر قابيل، ولكن هذه المرة بآلات أكثر تطوراً ووحشية.

التكنوقراط في غزة بين معركة الحكم ومعركة التحرير

د. أميرة فؤاد النحال

في لحظة تاريخية يتكثّف فيها الصراع على غزة بوصفها عقدة الجغرافيا والسياسة والمقاومة، أصبحت معركة القطاع هي معركة سيادة وإدارة ومصير، فغزة هذه البقعة الصغيرة التي تحوّلت إلى مركز ثقل في معادلات الإقليم، صارت تُحاصر اليوم بمشاريع حكم بديلة، تُسوّق تحت لافتات براقة من قبيل «مجلس السلام» فيما حقيقتها ليست سوى إعادة تدوير للوصاية الدولية على قرار شعب قرر أن يحكم نفسه بنفسه.

وسط هذا المشهد، تبرز لجنة التكنوقراط في غزة بوصفها تعبيراً عن إرادة سياسية وطنية لإدارة الحياة تحت النار، لا تحت الإملاء، ولتنظيم الصمود لا استبداله، فهنا لا يدور الصراع حول من يدير الكهرباء والمياه فقط، بل حول من يمتلك قرار الأرض، ومن يرسم مستقبل ما بعد الحرب: أبناء غزة أم غرف العمليات الغربية.

الهجوم السياسي العنيف الذي شنّه بنيامين نتنياهو على تركيبة اللجنة الإدارية هو اعتراف مبكر بأن الاحتلال خسر معركة التحكم في المشهد الداخلي، وأن غزة التي فشل في كسرها عسكرياً، باتت اليوم تنتزع حقها في إدارة ذاتها سياسياً.

غزة، الجغرافيا التي أربكت الإمبراطوريات

غزة اليوم تُمثّل عقدة الجغرافيا السياسية التي استعصت على الاحتواء، ومركز الثقل المقاوم الذي أربك حسابات الإمبراطوريات المتعاقبة، من الانتداب إلى الاحتلال، ومن مشاريع الوصاية إلى هندسة ما بعد الحرب، هذه المساحة التي لا تتجاوز 365 كيلومتراً مربعاً تحوّلت إلى ساحة اختبار كبرى لإرادة الشعوب في مواجهة القوة، وإلى مختبر قاسٍ لإعادة تعريف مفاهيم السيادة والشرعية والحق في تقرير المصير.

غزة تُحاصر لأنها عصيّة، وتُستهدف لأنها صلبة بما يكفي لخلخلة توازنات الإقليم المرتبك، فمنذ سنوات تُدار باعتبارها مسألة أمن إقليمي ومفتاح استقرار دولي، ولهذا تكالبت القوى الكبرى على إعادة تشكيل إدارتها، لا لحماية أهلها، إنّما لضبط إيقاعها السياسي.

لكن المفارقة الفادحة أن هذا الاستنفار الدولي لم يتجه نحو وقف المجازر، ولا نحو فتح المعابر، ولا نحو إنقاذ المنظومة الصحية المنهارة، ولا نحو إعادة تشغيل شبكات المياه والكهرباء، إنّما انصبّ على سؤال واحد: من يحكم غزة بعد القصف؟ وكأن حياة الناس مؤجلة، وكرامتهم قابلة للمقايضة، واحتياجاتهم الأساسية مجرد تفصيل إنساني في دفتر المفاوضات.

في قلب هذا المشهد، يبرز المطلب الغزّي اليوم كبيان سيادي واضح: أولوية الحياة قبل السياسة، وأولوية الإعمار قبل الترتيبات، وأولوية إنقاذ الإنسان قبل هندسة الحكم، فغزة تطلب حقها الطبيعي في الغذاء والدواء والمأوى والماء والكهرباء، وحقها في إدارة هذه الاحتياجات بإرادة أهلها لا بقرارات الوصاية.

مجلس السلام، هندسة وصاية باسم الاستقرار

حين يتحدثون عن «مجلس السلام» لغزة، فإنهم لا يتحدثون عن سلام بقدر ما يتحدثون عن هندسة ضبط سياسي، ولا عن استقرار بقدر ما يقصدون إدارة الخضوع تحت غطاء دولي فالمصطلح نفسه ليس سوى غلاف دبلوماسي لمشروع وصاية معاد تدويره، يعيد إنتاج منطق الانتداب بوسائل ناعمة، ويستبدل الدبابات بغرف عمليات متعددة الجنسيات.

هذا المجلس كما يُسوَّق له، لا ينطلق من حق الغزيين في اختيار من يدير شؤونهم، ولا من أولوياتهم الحياتية العاجلة، ينطلق من هواجس الأمن الإقليمي ومخاوف ما بعد الحرب، ومن رغبة القوى الكبرى في إعادة ترتيب المشهد بما يضمن هدوءًا طويل الأمد، ولو على حساب العدالة والسيادة والكرامة.

هنا تتحول الإدارة الدولية إلى امتداد ناعم للاحتلال الصلب: حين يعجز القصف عن كسر الإرادة، تُستدعى الوصاية لتطويع السياسة، وحين تفشل آلة الحرب في فرض الاستسلام، يُعاد إنتاج السيطرة عبر لجان انتقالية ومجالس استقرار ومبعوثين دوليين.

لكن السؤال الجوهري الذي يتجاهله دعاة هذا المشروع هو: أي سلام يُبنى فوق أنقاض البيوت؟ وأي استقرار يمكن أن يُفرض على شعب بلا ماء ولا دواء ولا كهرباء ولا مأوى؟ وكيف يُدار مستقبل غزة بينما حاضرها ينزف تحت الركام؟

إن تصدير مطالب أهالي غزة الحياتية اليوم هو موقفاً سياسياً، فالغذاء أولوية وطنية، والمستشفى جبهة صمود، والمأوى عنوان كرامة، والمعبر شريان حياة، وأي مجلس يتجاوز هذه الأولويات هو مجلس إدارة أزمة لا مجلس سلام.

في غزة، لا يمكن فصل الإغاثة عن السياسة، ولا إعادة الإعمار عن السيادة، ولا الاستقرار عن العدالة، ومن هنا، فإن رفض الوصاية هو دفاعاً عن الحق في الحياة نفسها، فالسلام الحقيقي لا يُدار من الخارج، بل يُبنى من تحت الأنقاض، بإرادة من صمدوا فوقها

التكنوقراط كفعل سيادي وليس إجراء إداري

في غزة تُولد المؤسسات من تحت الركام، وتُكتسب الشرعية من القدرة على البقاء والعمل تحت النار، لذلك لا يمكن قراءة لجنة التكنوقراط بوصفها إجراءً إدارياً مؤقتاً، ولا لجنة خدمات طارئة، إنّما بوصفها فعلاً سيادياً في زمن الاستهداف، ومحاولة فلسطينية لانتزاع قرار الحياة من بين أنياب الحرب.

السؤال الذي يفرض نفسه اليوم ليس: هل تستطيع اللجنة إدارة الملفات؟ وهل يُسمح لغزة أن تحكم نفسها؟ وهل يُترك لأهلها حق تنظيم شؤونهم في ظل الانهيار الكامل للبنية التحتية، أم يُعاد تدويرهم كموضوع إداري في مشاريع الخارج؟

الفرق الجوهري بين إدارة تُولد من الميدان وإدارة تُفرض من الفنادق، هو فرق الإرادة، فالإدارة التي تولد من بين الناس، وتعمل في الأزقة المدمّرة، وتفاوض على شاحنات الدواء والطحين، وتبحث عن الوقود لتشغيل المستشفيات، ليست إدارة خدمات فقط، هي إدارة اشتباك سياسي يومي مع الحصار والاحتلال والتجويع الممنهج.

هنا تتحول السيادة الإدارية إلى معركة بحد ذاتها، من يقرر أين تذهب المساعدات؟ من يشرف على المعابر؟ من يعيد تشغيل البلديات؟ من يضع أولويات الإغاثة؟ هذه مفاصل قرار وطني في لحظة انهيار شامل.

لكن في المقابل، يظل السؤال الأكبر معلّقًا فوق رؤوس الغزيين: *هل ستُمنح هذه اللجنة فرصة حقيقية للعمل أم ستُحاصر سياسياً كما حوصرت غزة عسكرياً؟* وهل يُراد لها أن تنجح بوصفها نموذج حكم فلسطيني مستقل، أم يُراد إفشالها لتبرير استدعاء الوصاية الدولية؟

لماذا يخاف نتنياهو من تكنوقراط غزة؟

حين يخرج بنيامين نتنياهو ليشن هجوماً سياسياً مباشراً على تركيبة لجنة التكنوقراط في غزة، فإن ذلك يمكن قراءته بوصفه اعترافاً صريحاً بفشل الاحتلال في السيطرة على مسار ما بعد الحرب.

فالاحتلال الذي دمّر الوزارات والمقار الحكومية والبنية الإدارية للقطاع، كان يراهن على فراغ سياسي كامل، يُعاد ملؤه لاحقاً بمشاريع انتقالية تُدار من الخارج، لكن ظهور لجنة وطنية من داخل غزة، تنبثق من الواقع أربك هذا السيناريو وأفقده أحد أهم أوراقه.

ما يخيف نتنياهو فكرة أن تُحكم غزة بإرادة فلسطينية مستقلة، وأن تُدار شؤونها دون وصاية، وأن يُعاد بناء نموذج حكم محلي قادر على الصمود، فهذا يقوّض الرواية الصهيونية التقليدية التي تصوّر غزة بوصفها كياناً فوضوياً غير قابل للحكم، يحتاج دائماً إلى وصيّ خارجي أو قبضة عسكرية.

إن اللجنة تمثل تهديداً استراتيجياً لمعادلة الاحتلال، فهي تقول إن غزة قادرة على تنظيم نفسها رغم الدمار، وعلى إدارة شؤونها رغم الحصار، وعلى إنتاج شرعية ميدانية رغم القصف، وهذا بالضبط ما لا يريده نتنياهو: نموذج حكم فلسطيني يصمد، لأنه يفتح الباب أمام سؤال أخطر: إذا كانت غزة قادرة على الحكم تحت النار، فلماذا يُمنع عنها حقها في الدولة تحت السلام؟

المجازر خارج الحسابات والحكم في قلب المعركة

في غزة، تُرتكب المجازر في وضح النهار، وتُدار المؤتمرات في الليل، يُدفن الأطفال تحت الأنقاض، بينما تُفتح قاعات الاجتماعات لمناقشة «اليوم التالي»، تُقصف المستشفيات، فيما تُنشأ اللجان لتوزيع الأدوار، هذه هي المفارقة الأخلاقية الكبرى في المشهد الدولي: صمتٌ مطبق على الدم، ونشاط محموم في الإدارة.

ازدواجية المعايير تحولت إلى بنية حكم عالمية كاملة، فحين كانت غزة تُسحق تحت آلة القتل، كان العالم يراقب بلا مساءلة، وحين بدأت تتلمّس طريقها لتنظيم حياتها تحت الركام، استنفر الجميع لإدارة شؤونها، وكأن الدم الفلسطيني لا يستحق العدالة، لكنه يصلح أن يكون خلفية لمشاريع الاستقرار.

في هذا المشهد، يصبح الغزي موضوعاً إدارياً لا قضية عدالة، ملفاً إنسانياً لا شعباً تحت الاحتلال ورقماً في تقارير الإغاثة لا اسماً في قوائم الشهداء، ويُختزل حقه في الحياة إلى حصة غذائية، وحقه في الكرامة إلى خيمة مؤقتة، وحقه في السيادة إلى ترتيبات انتقالية.

لكن *غزة لا تطلب إدارة معاناتها، غزة تطلب إنهاء معاناتها، هي لا تطلب تحسين شروط الحصار، إنّما كسره، ولا تطلب إعادة ترتيب الدمار، إنّما وقف صناعته، فالعدالة المؤجلة ليست سلاماً، وإدارة ما بعد الدم ليست إنقاذًا، والإنسانية التي لا تحمي من القتل ليست إنسانية*.

معركة الحكم امتداد لمعركة التحرير

في غزة لا يمكن الفصل بين معركة الحكم ومعركة التحرير، فالحكم هنا ليس وظيفة بيروقراطية، الحكم فعل مقاومة، ومن دون قرار وطني مستقل، لا معنى لإعادة الإعمار، ولا قيمة للاستقرار، ولا مستقبل للسلام.

التحرير لا يبدأ عند وقف إطلاق النار، إنّما يبدأ عند استعادة القرار، لذلك تتحول معركة الحكم اليوم إلى ساحة مواجهة جديدة مع الاحتلال: من يسيطر على المعابر؟ من يدير الموارد؟ من يحدد أولويات الإغاثة؟ من يوقّع عقود الإعمار؟ هذه كلها مفاصل سيادية، لا ملفات تقنية.

السيادة المؤجلة ليست سيادة، والتحرير الإداري ليس بديلاً عن التحرير السياسي، لكنهما معاً يشكلان جبهة واحدة في زمن الدولة تحت القصف، فإما أن تُدار غزة بإرادة أهلها، أو تُدار بخرائط الآخرين، وإما أن يُعاد بناؤها كأرض حرة، أو يُعاد ترتيبها كمنطقة منزوعة القرار.

أهل غزة اليوم لا يحتاجون فقط إلى الغذاء والدواء والمأوى، أهل غزة يحتاجون إلى أفق سياسي يحمي هذه الاحتياجات من الابتزاز، يحتاجون إلى سلطة تحمي كرامتهم قبل أن تدير خدماتهم، وإلى مشروع وطني يتجاوز إدارة الأزمة نحو استعادة الحق.

ففي غزة، كل مستشفى يُعاد تشغيله هو إعلان سيادة، وكل مدرسة تُفتح هي فعل تحرير، وكل شارع يُرمم هو شهادة على أن هذه الأرض لا تزال تنبض بالحياة رغم القصف.

غزة لا تحتاج لأوصياء، غزة تحتاج لاعتراف بحقها في أن تحكم نفسها كما تقاتل بنفسها، ولا تحتاج لمجالس سلام تُدار من الخارج، تحتاج لسيادة تُنتزع من تحت الركام، ولا تحتاج لترتيبات انتقالية تُدار فوق دمائها، إنّما لمشروع وطني يُبنى بإرادتها.

التكنوقراط في غزة ليسوا بديلاً عن المشروع الوطني، التكنوقراط هو إحدى أدواته في زمن إعادة تعريف السلطة تحت النار، هم تعبير عن إرادة الحياة في مواجهة آلة الموت، وعن حق الناس في تنظيم شؤونهم كما يدافعون عن أرضهم.

وفي النهاية، تبقى الحقيقة الأوضح: أن من صمد في الحرب، أحق بالحكم في السلام، ومن دافع عن الأرض، أحق بإدارة مستقبلها، ومن دفع ثمن الحرية دماً، لا يمكن أن يُدار بقرارات الوصاية.

غزة تحكم نفسها؛ لأنها قاتلت بنفسها.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

خمسة طوابـــــــق من الألم...

إبـــــــــادة عائلة عوض في الشيخ رضوان

غزة/ جمال غيث:

يقف فارس عوض صامتًا أمام ركام منزل لم يعد يشبه شيئًا من ماضيه، يراقب بحزنٍ ثقيل تحركات طواقم الدفاع المدني وهم يحفرون بين أكوام الإسمنت والحديد بحثًا عن رفات أشقائه وأقاربه الذين ما زالوا عالقين تحت الأنقاض منذ أكثر من عامين.

عيناه المرهقتان لا تفارقان المكان، وكأنهما تحاولان التقاط آخر ملامح الأحبة الذين غيّبتهم صواريخ الاحتلال الإسرائيلي دون وداع.

في السابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وتحديدًا قرابة الساعة الثالثة عصرًا، استهدفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي من طراز «إف16-» منزل عائلة عوض الكائن في الشارع الثالث بحي الشيخ رضوان شمال غرب مدينة غزة.

صاروخان تدميريان كانا كفيلين بتحويل المنزل المكوّن من خمسة طوابق إلى كومة ركام، ودفن عشرات الأرواح تحته في لحظات.

خمس طبقات من الألم

يقول فارس عوض (46 عامًا) بصوت يختلط فيه الألم بالغضب: «في تلك اللحظة استشهد 84 فردًا من عائلتنا، معظمهم من النساء والأطفال، وتمكنا في الأيام الأولى من انتشال نحو 20 شهيدًا فقط، بينما بقي قرابة 64 جثة عالقة تحت الأنقاض، ولم نتمكن من الوصول إليهم بسبب الخطر وشدة القصف وانعدام الإمكانيات».

ويشرح عوض لصحيفة «فلسطين» أن المنزل كان مقامًا على مساحة 250 مترًا مربعًا، ويتكون من خمسة طوابق تضم عشرة شقق سكنية، تقطنها العائلة إلى جانب عدد من النازحين الذين لجأوا إليهم هربًا من القصف.

ويضيف الستيني فارس، وهو يشير بيده إلى عمق الركام: «كنا نظن أن الطابق الأرضي أكثر أمانًا، لذلك تجمع فيه العدد الأكبر من أفراد العائلة، لكنه تحول إلى مقبرة جماعية».

لم يكن هذا المنزل الملجأ الأول للعائلة، ويضيف عوض أن العائلة كانت نازحة بين منزلين في حي الشيخ رضوان، أحدهما قرب مفترق الجسر، وبعد استهداف ذلك المنزل، اضطرت للعودة إلى بيتها في الشارع الثالث، حيث كان المصير أكثر قسوة.

وينتمي فارس إلى عائلة مكوّنة من سبعة أبناء وبنتين. في ذلك القصف، استشهد شقيقه فتحي مع زوجته وأبنائه، وشقيقه خالد مع زوجته وأطفاله بالكامل، وكذلك شقيقه أنور وزوجته وأبناؤه وأحفاده، أما شقيقه عمر فكان نازحًا في جنوب القطاع، ولم يتمكن من العودة بسبب إغلاق الاحتلال للطرق، فبقي وحيدًا بعد استشهاد أسرته كاملة.

وتابع قائلاً بأسى: «ثلثا العائلة محيت من السجل المدني في دقائق».

البحث عن الرفات

بعد مرور عامين على القصف، عاد الأمل الحزين إلى المكان مع بدء طواقم الدفاع المدني عمليات البحث عن الرفات. منذ يوم الاثنين، يعمل رجال الدفاع المدني بوسائل بدائية، مجارف وأدوات يدوية، في محاولة الوصول إلى ما تبقى من الشهداء.

ويؤكد فارس أنه حتى اللحظة لم يتم انتشال أي جثمان بسبب سماكة الركام وكثرة الأحجار، مرجحًا أن العملية ستستغرق وقتًا طويلًا.

لا يبتعد كثيرًا عن فارس، محمد عوض، الذي فقد زوجته وأطفاله تحت الركام، ويراقب بصمت كل حركة لرجال الإنقاذ، وكأن عينيه تبحثان عن معجزة. يقول لمراسلنا بصوت مخنوق: «خرجت من المنزل قبل دقائق من القصف لجلب بعض الاحتياجات، وما إن ابتعدت نحو خمسين مترًا حتى شاهدت الصواريخ تهوي... في لحظة واحدة فقدت كل شيء».

إمكانيات بدائية وإنسانية لا تنكسر

من جهته، يوضح مدير الطواقم الميدانية في الدفاع المدني بمحافظة غزة، إبراهيم أبو الريش، أن الطواقم تعمل منذ أيام على انتشال رفات شهداء عائلة عوض، مشيرًا إلى أن أكثر من 55 شهيدًا ما زالوا تحت الأنقاض.

ويقول أبو الريش لـ«فلسطين»: «نعمل بإمكانيات بدائية ومعدات متهالكة، رغم خطورة الموقع وتعقيد المهمة».

ويضيف أن جهاز الدفاع المدني خاطب جميع الجهات الإنسانية والدولية لتوفير المعدات الثقيلة اللازمة، لكن النداءات لم تلقَ استجابة حتى الآن.

ويؤكد: «رغم ذلك، لن نتوقف، واجبنا الإنساني والديني يحتم علينا انتشال الشهداء ودفنهم وفق الشريعة الإسلامية مهما كانت الصعوبات».

مأساة أوسع في القطاع

لا تقتصر مأساة عائلة عوض على هذا المنزل فقط، فبحسب الدفاع المدني، لا يزال أكثر من 10 آلاف شهيد تحت أنقاض المنازل المدمرة في قطاع غزة، في مشهد يعكس حجم الكارثة الإنسانية التي خلفتها الحرب.

ومنذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بدعم أميركي، حرب إبادة جماعية في القطاع، شملت القتل والتجويع والتدمير والتهجير القسري والاعتقال، متجاهلة النداءات الدولية وأوامر محكمة العدل الدولية بوقف العدوان.

وأسفرت هذه الإبادة عن أكثر من 239 ألف فلسطيني بين شهيد وجريح، معظمهم من النساء والأطفال، إضافة إلى ما يزيد على 11 ألف مفقود، ومئات آلاف النازحين، ومجاعة حصدت أرواح كثيرين، في وقتٍ مُحيت فيه أحياء ومدن بأكملها من خريطة القطاع.

وسط هذا الخراب، يبقى فارس عوض حاضرًا كل يوم إلى موقع المنزل، ينتظر أن يخرج جسد أو عظم يحمل اسمًا وذكرى، ويقول: «نريد فقط أن نودعهم بكرامة»، قبل أن يعود الصمت ليغطي المكان، ويواصل الركام سرد حكاية بيتٍ كان يومًا يعج بالحياة.

بين السجن والمقبرة الجماعية... أم غزيـــــــــة تلاحق أثر ابنها

غزة/ مريم الشوبكي

لا تبدأ حكاية منى النجار من لحظة فقدان ابنها، بل من زمن متجمّد عند جملة لم تفارق ذاكرتها: «اليوم آخر يوم يما.»

قالها محمد الفيراني، ابنها الأوسط، ثم خرج. منذ ذلك اليوم، توقّف الزمن عند باب المدرسة التي نزحت إليها العائلة في رفح، وباتت الأم تعيش على سؤال واحد لا يفارقها: هل ما زال حيًا؟

قبل الفقد

منى النجار، من مدينة غزة، كانت تعمل اختصاصية علاج طبيعي في مستشفى الرنتيسي للأطفال غرب المدينة. ومع اندلاع حرب الإبادة على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، اضطرت لترك منزلها في حي النصر، والنزوح مع أبنائها إلى المستشفى ذاته، بحثًا عن أي مساحة آمنة.

تقول منى لصحيفة «فلسطين»: «ما طلعنا ننجو... طلعنا ندوّر على أقل ضرر.»

في التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني 2023، اقتحمت قوات الاحتلال مستشفى الرنتيسي، وأجبرت الطواقم الطبية والنازحين داخله على مغادرته قسرًا.

تحكي منى: «طلعونا بالقوة... ما في وقت ولا خيار.»

حملت أبناءها الثلاثة؛ محمد، وأخاه، وأخته، وتوجهت جنوبًا حتى وصلت إلى مدينة رفح، حيث استقرت العائلة داخل مدرسة في حي تل السلطان.

انقطاع الرزق

مع النزوح، فقدت منى عملها، وباتت بلا مصدر دخل. وفي تلك المرحلة، تحمّل محمد، الابن الأوسط، عبئًا لم يكن يُفترض أن يحمله شاب في الثامنة عشرة من عمره.

تقول والدته: «محمد كان يحس بالمسؤولية قبلي.»

ذاق محمد مرارة اليُتم في سن صغيرة. ومع اشتداد الحاجة، اعتاد الخروج يوميًا برفقة أصدقائه من رفح باتجاه خان يونس، يجمعون الحطب وبعض البضائع البسيطة، ويبيعونها لتأمين الحد الأدنى من متطلبات العيش.

«كان دايمًا يحكيلي: يما، مش راح أخليكي تحتاجي شي.» تقولها الأم، ثم تصمت.

تحذير أم

في الخامس من فبراير/شباط 2024، قرر محمد الخروج كعادته إلى خان يونس، رغم الاجتياح البري العنيف الذي كانت تشهده المدينة.

تستعيد منى تلك اللحظة: «توسلت له... قلت له: يما تطلعش، الوضع خطر كتير.» فيرد: «اليوم آخر يوم يما.»

توجه محمد مع أصدقائه إلى منطقة أبراج طيبة غرب خان يونس، حيث كانت طائرات «الكواد كابتر» تحوم على ارتفاع منخفض، وتطلق النار على كل من يتحرك.

استُشهد أحد أصدقائه، وتمكّن آخر من انتشال جثمانه، أما محمد فاختفى. لم يُعثر له على جثة، ولم يُعرف إن كان معتقلًا، أو مصابًا، أو شهيدًا.

شهادة أسير

خلال شهر رمضان، خرج أحد الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال. وعندما سألته العائلة عن محمد، أكد أنه شاهده داخل السجن، وسمع اسمه، ووصف هيئته بدقة.

تقول منى: «هاي الكلمة خلتني أتمسّك بالأمل.»

في اليوم التالي، توجهت الأم إلى الصليب الأحمر ومؤسسة الضمير، لكنها تلقت ردًا واحدًا: لا توجد أي معلومات.

أُبلغت بأن هناك أسرى محتجزين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي دون تسجيل رسمي، ولا يُسمح بالكشف عن أسمائهم أو أماكن احتجازهم.

بحث بلا نهاية

لم تتوقف منى عن السؤال. مع كل أسير محرر، كانت تلاحقه بسؤال واحد عن محمد. أحدهم قال إنه سمع باسمه أثناء التنقل بين السجون.

وخلال الهدنة الأولى، وبعد انسحاب جيش الاحتلال من بعض المناطق، جرى انتشال جثامين من مقابر جماعية في خان يونس، ونُقلت إلى مستشفيي شهداء الأقصى والأوروبي.

ذهبت منى، كما عشرات الأمهات، تبحث عن أي علامة: بلوزة، حذاء، ملامح... لكن محمد لم يكن هناك.

مكان فارغ

تقول الأم: «محمد كان خفيف دم... البيت بعده فاضي. هو اللي كان يشيل عني مسؤولية الصرف.»

حتى اليوم، تتابع منى مجموعات المفقودين والمختفين قسرًا، تلاحق الأخبار، وتنتظر أي إشارة.

تقول بثبات موجع: «مش قادرة أقول إنه استشهد... عندي أمل يرجع، وأضمه بحضني من جديد.»

قصة محمد واحدة من آلاف القصص المفتوحة في قطاع غزة.

وبحسب تقارير حقوقية فلسطينية ودولية، يُقدَّر عدد المفقودين منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 بما لا يقل عن 8 آلاف شخص، فيما ترفع جهات أخرى الرقم إلى أكثر من 11 ألفًا، ويشمل ذلك أشخاصًا فُقدوا خلال الاجتياحات البرية، أو الاعتقالات الميدانية، أو ما زالوا تحت الأنقاض.

وتشير منظمات حقوق الإنسان إلى أن آلاف الفلسطينيين معتقلون دون تسجيل رسمي، ولا تُعلن أسماؤهم أو أماكن احتجازهم، ما يضعهم في خانة الاختفاء القسري، في انتهاك صريح لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني.

خبير تغذية: إعلان تراجع المجاعة لا يعني انتهاء الجوع في غزة

غزة/ صفاء عاشور

قال خبير التغذية والتثقيف الصحي هشام حسونة إن إعلان تراجع المجاعة في قطاع غزة «لا يعني أن السكان بلغوا مرحلة الشبع أو التعافي الغذائي»، مؤكدًا أن الجوع وسوء التغذية ما زالا ينهكان الأطفال والنساء الحوامل، ويهددان حياتهم يوميًا في ظل هشاشة الوضع الإنساني واستمرار القيود على إدخال المساعدات.

وأوضح حسونة لصحيفة «فلسطين» أمس، أن ما جرى الإعلان عنه يقتصر على تراجع أسوأ مراحل الجوع الجماعي المرتبطة بارتفاع معدلات الوفيات، نتيجة دخول مساعدات محدودة خلال فترة زمنية قصيرة، دون أي تحسّن حقيقي أو مستدام في الواقع المعيشي أو الغذائي للسكان.

وأضاف أن استمرار سوء التغذية في غزة يعود إلى عدم كفاية كميات الغذاء وعدم انتظام دخولها، فضلًا عن ضعف نوعية المواد الغذائية المتوفرة، التي لا تلبي الاحتياجات الأساسية لنمو الأطفال بشكل صحي، مشيرًا إلى أن تلوّث المياه، وانتشار الأمراض، وتراجع الخدمات الصحية، واستمرار النزوح والازدحام، كلها عوامل تُبقي الأطفال في حالة ضعف دائم حتى في الفترات التي يتوفر فيها بعض الطعام.

ورغم إعلان الأمم المتحدة تراجع حالة المجاعة في قطاع غزة وفق التصنيفات الدولية، تؤكد الوقائع الميدانية وتصريحات خبراء وجهات أممية أن الجوع وسوء التغذية لا يزالان واقعًا يوميًا يهدد حياة السكان، ولا سيما الأطفال والنساء الحوامل، في ظل هشاشة الوضع الإنساني، واستمرار القيود المفروضة على إدخال المساعدات، وتدهور الخدمات الأساسية.

وفي 19 كانون الأول/ديسمبر الماضي، أصدرت منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بيانًا مشتركًا من روما وجنيف ونيويورك، أكدت فيه أن «التحسّن المسجّل في تراجع المجاعة هشّ للغاية، وقد ينقلب بسرعة إذا لم تتوسّع المساعدات الإنسانية وتستمر بشكل كبير ومستدام».

وآنذاك، حذّر البيان الأممي من أن أكثر من 1.6 مليون شخص في قطاع غزة، من بينهم آلاف الأطفال والنساء الحوامل، لا يزالون يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد، مشددًا على أن أي انقطاع أو تراجع في تدفّق المساعدات قد يؤدي إلى تدهور سريع وخطير في الوضع الإنساني.

وفي هذا السياق، أوضح حسونة أن الرقم المتداول في التقارير الرسمية، والبالغ نحو 95 ألف حالة سوء تغذية، لا يمثل سوى الحالات التي جرى اكتشافها داخل المراكز الصحية العاملة، في حين أن عددًا كبيرًا من الأطفال لم يخضعوا للفحص أصلًا، إما بسبب إغلاق المرافق الصحية، أو صعوبة الوصول إليها، أو النزوح المستمر، ما يعني أن الحجم الحقيقي للأزمة قد يكون أكبر بكثير مما تعكسه الأرقام المعلنة.

وفي تقرير رسمي صدر في 20 كانون الأول/ديسمبر الماضي، عن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، أكدت الجهات المشاركة أنه لم يتم تصنيف أي منطقة في قطاع غزة كمجاعة حاليًا بعد وقف إطلاق النار، إلا أن التقرير شدد في الوقت ذاته على أن «الوضع لا يزال حرجًا للغاية، وأن السكان ما زالوا يكافحون من أجل الحصول على الغذاء الكافي، وأن خطر العودة إلى المجاعة قائم في حال توقفت المساعدات أو ضعفت».

وبيّن التقرير أن غياب المجاعة من الناحية التصنيفية لا يعني انتهاء الجوع، بل يشير فقط إلى منع وقوع وفيات جماعية واسعة، في حين يستمر سوء التغذية المزمن في إنهاك أجساد الأطفال، والتأثير بشكل مباشر على نموهم الجسدي والعقلي، وقدرتهم على مقاومة الأمراض.

وأشار حسونة إلى أن نقص المياه النظيفة وانقطاع الكهرباء يلعبان دورًا بالغ الخطورة في تفاقم الأزمة، إذ تؤدي المياه الملوثة إلى انتشار الإسهال، ما يحول دون استفادة الجسم من الغذاء المتوفر، بينما يؤدي انقطاع الكهرباء إلى تعطّل عمل المستشفيات، ومنع تبريد الغذاء والأدوية، وتوقف محطات تحلية وضخ المياه، الأمر الذي يضاعف المخاطر الصحية.

كما لفت إلى أن النزوح المستمر والازدحام في مراكز الإيواء والخيام يحولان دون قدرة الأسر على الطهي المنتظم أو توفير تغذية مناسبة للأطفال، إضافة إلى صعوبة إرضاع الرضع بانتظام، وانتشار العدوى بسرعة في ظل غياب المتابعة الصحية الدورية، ما يجعل سوء التغذية حالة مستمرة حتى في حال توفر الغذاء.

وحذّر حسونة من أن خطر عودة المجاعة سيكون حقيقيًا ومباشرًا إذا توقفت المساعدات أو تأخر دخولها أو تجدد التصعيد، داعيًا إلى تحرك عاجل يركز على علاج الأطفال شديدي الضعف، وتوفير غذاء مناسب للأطفال والنساء الحوامل، وتأمين مياه نظيفة، وإعادة تشغيل المراكز الصحية، ودعم الأسر ماديًا لتمكينها من شراء الغذاء.

وأكد في ختام حديثه أن الأرقام الرسمية، رغم أهميتها، لا تعكس كامل الواقع الإنساني في غزة في ظل غياب الفحص الشامل وصعوبة الوصول، مشددًا على أن الأزمة الغذائية في القطاع لم تنتهِ، بل دخلت مرحلة شديدة الهشاشة قابلة للانفجار في أي لحظة.

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

FELESTEENONLINE

الأربعاء 2 شعبان 1447هـ 21 يناير/ كانون الثاني
Wednesday 21 January 2026

WWW.FELESTEEN.PS

إعلام الأسرى يحذر من انتهاكات الاحتلال في سجن النقب

غزة/ فلسطين:

حذر مكتب إعلام الأسرى، أمس، من استمرار الأوضاع الصحية السيئة التي يواجهها الأسرى في سجون الاحتلال، مطالبا بتدخل عاجل لوقف الانتهاكات.

وأوضح المكتب، في بيان له، أن الغرفة 11 في قسم 25 بسجن النقب، تتعرض للاقتحام والقمع وسط أوضاع معيشية قاسية يعانيها الأسرى.

وبين أن إدارة سجن النقب تقتحم وتقمع الأسرى في الغرفة 11، وهم يعانون من سوء شديد في الطعام دون أي تحسّن، ضمن سياسة تجويع متواصلة.

ولفت المكتب إلى تدهور صحي وخدمي في القسم، حيث الحمّامات سيئة جدًا، وانسداد دائم في المصارف، وفورة (استراحة) غير منتظمة.

وأشار إلى انخفاض حاد في أوزان الأسرى، نتيجة نقص التغذية والإهمال المستمر. وكشف تقرير مؤسسة إسرائيلية، عن استشهاد عشرات الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء الحرب في أكتوبر 2023، في ظروف وُصفت بالبالغة القسوة.

وذكر مركز «بتسيلم» الحقوقي الإسرائيلي، في تقرير أمس، أن عدد الشهداء بلغ 84 أسيرًا فلسطينيًا منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وأوضح التقرير أن سجون الاحتلال تحولت إلى منظومة متكاملة للتعذيب، تشمل العنف الجسدي والنفسي، والحرمان من الغذاء، ومنع العلاج الطبي، وفرض ظروف غير إنسانية.

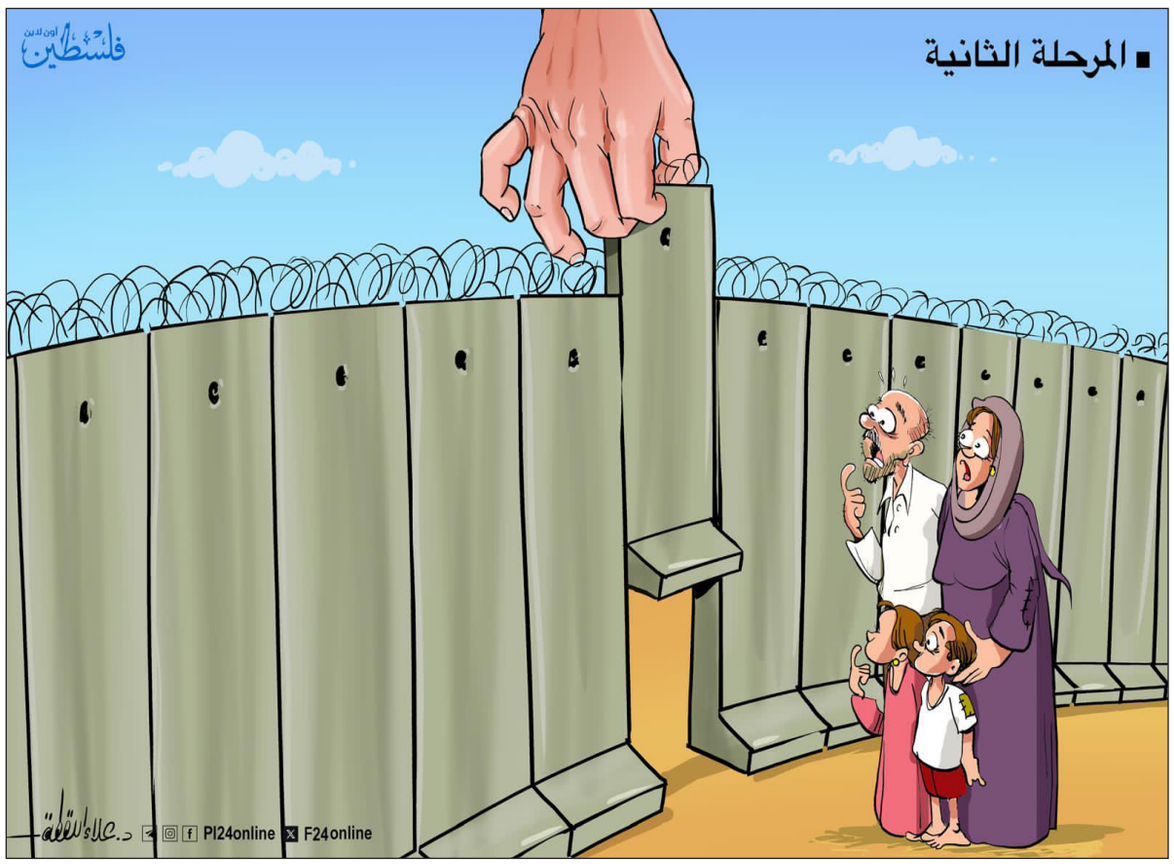

«بمشي كتير ورجلي بيوجعوني».. كيف تحوّل مشوار المدرسة في غزة من رحلة آمنة إلى معركة بقاء؟

غزة/ محمد حجازي

قبل عامين، كان مشهد الحافلات المدرسية وهي تطرق أبواب المنازل صباحًا لنقل الطلاب من «الباب إلى الباب» مألوفًا يمنح الآباء الطمأنينة والراحة. اليوم، وفي ظل تداعيات الحرب المستمرة للعام الثاني على قطاع غزة، استبدل هذا المشهد برحلات محفوفة بالتعب والتكاليف الباهظة، ومسافات يقطعها الطلاب سيرًا على الأقدام، مما جعل الوصول إلى المدرسة معركة يومية أخوض غمارها مع طفلتي «نور».

نور.. من رفاهية الحافلة إلى عناء الطريق

طفلتي نور حجازي (7 سنوات)، التي كانت قبل الحرب تعيش طفولتها الهادئة في الروضة، أصبحت اليوم طالبة في الصف الأول الابتدائي. لم تعد نور تنتظر «زمور» الحافلة أمام منزلنا، بل باتت تعتمد كليًا على مجهودها البدني الصغير ومرافقتي لها لتأمين وصولها إلى مدرستها الخاصة، التي اخترناها كخيار تعليمي بديل عن «النقاط التعليمية» التي تفتقر للكفاءة المطلوبة.

تقول زوجتي أسماء بنبرة يملؤها الإرهاق: «كانت الحافلة تأخذها من باب البيت وتعيدها إليه بمبلغ زهيد وشعور كامل بالأمان. اليوم تبدأ المعاناة منذ ساعات الفجر الأولى؛ نضطر لإيقاظ نور مبكرًا جدًا لنتمكن من تأمين وسيلة نقل أو السير لمسافات طويلة قبل رنين الجرس».

وبصفتي والدا وصحفيا يوثق هذه التفاصيل، أراقب نور يوميًا وهي تجاهد لفتح عينيها في الظلام، حيث لم يعد التعب يترك على ملامحها الصغيرة مكانًا لابتسامة الصباح. تصف نور رحلتها بكلمات بريئة تختصر المأساة: «بمشي كتير ورجلي بيوجعوني قبل ما أوصل الصف».

لم تعد حقيبتها المدرسية هي الثقل الوحيد، بل باتت خطواتها المتعثرة بين ركام الطرقات وبرد الصباح عبئًا ينهك قواها. فالطفل الذي يستهلك طاقته في صراع الطريق، كيف له أن يجد ما يكفي من الشغف لتعلم الحروف؟

رحلة تعليمية باهظة الثمن ومجهدة

تحولت المواصلات في غزة اليوم إلى «ثقب أسود» يلتهم الدخل المحدود، فالمبالغ التي كانت تدفع شهريًا للحافلة سابقًا تضاعفت عدة مرات الآن لتغطية تكلفة «النقل الخاص» نتيجة شح الوقود وتهالك الطرق.

هذا الواقع المرير يشاركه آلاف الآباء، منهم المهندس ضياء أبو عاصي (42 عامًا)، الذي يصف معاناة أبنائه عند توجههم إلى «مدرسة المستقبل الخاصة»، الأقرب لسكنه رغم بعد مسافتها الشاسعة.

وفي حديثه لصحيفة فلسطين، يقول أبو عاصي: «أضطر وزوجتي للاستيقاظ في ساعات الفجر لإشعال النار وتجهيز وجبات الإفطار. غالبًا ما أتولى بنفسي إيصال ابنتي الصغيرة أو ابني البكر في رحلة شاقة عبر طرق وعرة، تزداد سوءًا في موسم الأمطار، مما تسبب في مرض أبنائي مرارًا نتيجة التعرض المباشر للأجواء القاسية».

ويؤكد أبو عاصي أن التوجه للمدارس الخاصة ليس «رفاهية»، بل بحث عن بيئة تعليمية متكاملة وجو دراسي أكثر انضباطًا وجودة، لكنه يضع الأهالي أمام تحديات لوجستية وصحية هائلة. ودعا «لجنة التكنوقراط» الجديدة لوضع ملف التعليم في مقدمة أولوياتها، وتدشين برامج تعليمية ومواصلات مخفضة لتخفيف العبء عن الطلاب بعد عامين من الحرب الضروس.

أثر الطريق على الصحة النفسية والتعليمية

وتوضح المختصة في الإرشاد التربوي والنفسي، علا الغرة، أن ما يواجهه الأطفال يتجاوز التعب الجسدي العابر، خاصة مع اضطرارهم أحيانًا للوقوف في طوابير المياه أو التكايا قبل أو بعد المدرسة.

وتضيف الغرة: «عندما يبذل الطفل مجهودًا بدنيًا شاقًا ويواجه ضغوطًا في طريقه للمدرسة، يدخل الفصل الدراسي وحالته الذهنية في وضعية (البقاء) لا (التعلم). هذا الإرهاق يقلل من قدرة الدماغ على التركيز، وقد يؤدي على المدى البعيد إلى ربط التعليم في وعي الطفل بالألم والجهد الشاق بدلاً من المعرفة والاستمتاع».

وحذرت الغرة من أن غياب منظومة نقل آمنة قد يدفع بعض العائلات إلى التفكير في ترك التعليم تمامًا، وجهت نداءً حارًا للمؤسسات الدولية والمحلية بضرورة إيجاد حلول لوجستية للطلاب، مؤكدة أن الاحتلال الإسرائيلي هو المسبب الرئيسي لهذه المعاناة الإنسانية.

صمود أبنائنا رغم التحديات

بينما أحاول مساعدة «نور» على استيعاب دروسها بعد عودتها الشاقة، يبقى صراعنا اليومي مع الوقت والطريق شاهدًا على إصرار الأهالي في غزة على استكمال مسيرة الحياة. في غزة، لم يعد العلم مجرد «كتاب وقلم»، بل أصبح رحلة صمود تبدأ بدموع الاستيقاظ المبكر وتنتهي بمعجزة الوصول إلى الفصل الدراسي.

إنفوجرافيك

وليد الهودلي

أبو يوسف يحقّق مع سيدي عمر

قصة قصيرة من وحي الزنازين

أبو يوسف محقّق إسرائيلي مخضرم، يهودي عراقي، عنصريٌّ محتلّ، يحلو لهم أن ينتحلوا أسماءً عربية، فلا غرابة أن يدّعي أنّه أبو يوسف.

سيدي عمر هو الأسير المختَطف الشيخ محمد أبو طير، قضى في السجون قرابة خمس وثلاثين سنة، وله مؤلَّف في تجربته الثريّة أسماه سيدي عمر، يضع بين يدي القارئ هذه التجربة بصورة جميلة ومشوّقة.

تمطّى على كرسّيه الدوّار، وأمامه الشيخ بمهابته الجليلة على كرسيٍّ خشبي، يداه موثّقتان بالكرسي من الخلف، والكرسي مثبّت في الأرض. مسنّان بلغا من العمر عتيًّا: محقّق ومحقّق معه. واحدٌ اشتعل رأسه شيبًا ومكرًا وخبثًا، والثاني اشتعلت لحيته مع رأسه شيبًا، وتقطّعت تضاريس وجهه صبرًا وشكيمةً وعزّةً وشموخًا وكبرياء.

نعق أبو يوسف:

– تذكّر يا شيخ أوّل مرّة حقّقتُ معك؟

ردّ الشيخ:

– ومن ينسى؟ كنتَ شابًّا قاسيًا عنيفًا.

– اليوم أنا متقاعد، أعيش حياةً سعيدةً مستقرّة، فقط آتيهم مستشارًا للحالات الصعبة أمثالك. الحمد لله لا ينقصني شيء. أنت ما زلتَ تتردّد على السجون، لا تريد أن تضع عقلك في رأسك وتفكّر بطريقة واقعية.

– وأنت لا تريد أن تضع عقلك في رأسك، وأن تتحرّر من كونك محتلًّا تسكن في مساكن من اغتصبتم ديارهم وأملاكهم. أذكر أنّك قلت لي إنك تسكن في صفد؛ هذه مدينة فلسطينية، كما تعلم أكثر من غيرك.

فكّ يديه من خلف رأسه، ودفع بجسده إلى الأمام:

– أوه، قلتُ لك في حينها: «اللي فات مات، عش حياتك اليوم». يا الله! أنت عايش في الماضي، نحن أولاد اليوم. قبل ثلاثين سنة قلتُ لك: ماذا جنت لكم الانتفاضة؟ كنتم تعملون في ورشاتنا ومصانعنا ومزارعنا، تقبضون المال فتعمّرون حياتكم، تبنون وتخلّفون ونقيمون الأعراس لأبنائكم. رفصتم النعمة، وعملتم انتفاضة، واستبدلتم حياة النعيم بالسجون والحواجز وحرمانكم من العمل عندنا.

– وقلتُ لك في حينها، أتذكر؟ هل تقبل ما تعرضه علينا؟ لو جاءت دولة أقوى منكم واحتلّت البلاد والعباد، ثم طرحت عليكم ما تطرحه عليّ: أن تعملوا عندهم بلا دولة ولا سيادة ولا علم ولا وطن...

– أنت يا شيخ عقلك حجر، لا تغيّر ولا تبدّل.

– علينا نحن أن...

قاطعه، رافعًا صوته بنبرة قاسية:

– لا تقاطعني! قل لي: ماذا فعل لكم المخرّبون اليوم؟ هل تحسّنت أحوالكم وتضاعفت أرزاقكم؟ مزيد من القتل والدمار. انظر إلى قطاع غزّة كيف أصبح جسدًا ميتًا لا حياة فيه.

– ومن فعل هذا؟

– نحن، ولكن بسبب المذبحة التي فعلتها القسّام.

– سنة ثمانيةٍ وأربعين، عندما طردتمونا من ديارنا شرّ طردة، وقمتم بالمجازر والإبادة و...

– ألم تملّ من هذه الأسطوانة؟ سمعتُها منك قبل أربعين سنة.

– تطهيرٌ عرقيٌّ لشعبٍ كامل صار أسطوانة؟ هل تملّون أنتم من الحديث عن الهولوكوست، وما فعلتْه النازية بكم؟

– وهل تقارن هذه بتلك، أيها النازي؟

– العالم كلّه الآن يقارن هذه بتلك. لقد ملّ العالم من صورة الضحية التي تتقمّصونها، وهم يرون ما تفعلون في قطاع غزّة.

زعق متأفّفًا:

– هذا لا يهمّنا. الذي يحكم العالم اليوم هو القوّة. كن موضوعيًّا وعاقلًا. أنتم تسيرون من سيّئ إلى أسوأ. آن لكم أن تتعقلوا، وأن تعيشوا معنا بأمان وسلام.

– كيف؟ سلكنا معكم طريق أوسلو، وقدّمنا لكم ثمانيةً وسبعين بالمائة من فلسطين على طبق من ذهب. ثلاثون سنة تضاعف فيها الاستيطان في الضفّة أربعة أضعاف، وحاصرتم قطاع غزّة حصارًا خانقًا.

هتف بعمق، وكأنّه يستخرج الحكمة من صميم قلبه:

– لا تُكمل يا شيخ. أوسلو مسار فاشل. من الخطأ الفادح أن نقدّم لكم ما يؤهّلكم للسابع من أكتوبر. أنتم شعب يكره اليهود، وإذا ملكتم قوّة قضيتم علينا. يسكن في داخلكم: إمّا نحن أو أنتم. يكفيكم أن نفتح لكم العمل عندنا، وأن نفتح لكم سبل العيش بسلام. الضفّة الغربية ليست لكم؛ هي يهودا والسامرة التي قامت عليها مملكة يهود من قديم الزمان.

– أنت قلتَ عندما ذكّرتُك بالنكبة: «اللي فات مات». ما بالك ترجع في التاريخ إلى ثلاثة آلاف عام؟

– يا شيخ، أنت من يومك موجّع رأسك. قلتُ لك: كن واقعيًّا، وانظر في موازين القوى. نحن دولة قويّة، وأمريكا أقوى دولة في العالم معنا، والغرب كلّه معنا. أنتم الفلسطينيين من معكم؟ العرب؟ صاروا معنا. لم يبقَ معكم أحد. حزب الله وإيران دمّرناهم لمائة سنة لقدّام. فكّر بموضوعية ومنطق.

– منطق القوّة والهيمنة. منطق الاحتلال. منطق الظلم والتوحّش والطغيان.

هبّ واقفًا عن مقعده، وكأنّ عقربًا لسعته، وعقد حاجبيه مُخرجًا صورته الأبشع، ونعق:

– اسمع! أنا أدرك أنّ النقاش معك عبث. إذا كلّ هذا الدمار الذي أصاب غزّة لم يقنعك، هل تقنعك مقولتي؟ اسمع جيّدًا: كانت هذه الفرصة الأخيرة لك، احترامًا لتاريخك الطويل في سجوننا. اليوم سينقلونك إلى سجن «ريكيفت». وما أدراك ما «ريكيفت»؟ إنّه الجحيم يا شيخ. سينسيك حبساتك القديمة. كم قضيتَ في السجون؟ خمسًا وثلاثين سنة؟ هذه لا تعدل يومًا واحدًا في سجون هذه الأيام. سأتركك في صحبة بن غفير يا شيخ. أمّا أنا فعلى موعد اليوم مع رحلة مع أحفادي الأعزّاء. الطقس جميل، وربوع وطننا تغدق علينا من سحر جمالها كثيرًا.

تمتم الشيخ هامسًا:

– ﴿لا يغرنّك تقلّبُ الذين كفروا في البلاد، متاعٌ قليل، ثمّ مأواهم إلى جهنّم وبئس المهاد﴾.

– ماذا قلت؟

– قلتُ آيةً من القرآن: ﴿إنّه لا يفلح الظالمون﴾.

هزّ رأسه، وانصرف، وصفق الباب بقوّة.